مجالات الاستثمار المعرفي وآلياته لدى الشباب العربي" دراسة استشرافية لنخبة من الخبراء العرب في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030"

د.عبد المعبود محمد عبد الرسول عبد اللطيف

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية–جامعة قناة السويس

المستخلص:

تعد المعرفة المحور الأساسي في عملية التنمية الإنسانية المستدامة، حيث تستهدف بناء القدرات وتوظيفها على مستوى الفرد والمجتمع، وهناك ارتباط وثيق بين المعرفة والتنمية المستدامة، فالمعرفة تؤدى دور الرافد الأساسي للتنمية وتحسين نوعية الحياة، والاستثمار المعرفي بصفة عامة من أهم وأبرز مجالات الاستثمار في الوقت الراهن، وضمان استدامة التنمية في المستقبل.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على واقع المعرفة في المجتمع العربي كما يعكسها مؤشر المعرفة العربي 2016م، ومجالات استثمارها، والوقوف على رؤى الخبراء العرب حول إمكانية استثمار المعرفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 20130. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، استنادا إلى طريقتي: تحليل المضمون باستخدام تحليل البيانات الجاهزة، وكذا طريقة المقابلة الشخصية المفتوحة، مستخدما أداة المقابلة المفتوحة مع الخبراء من الأكاديميين والمعنيين باستخدام المعرف وتطبيقاتها. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج التي قادت إلى طرح مجموعة من التوصيات الإجرائية التي يمكن أن تفيد كل من متخذي القرار وصانعي السياسات.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، الاستثمار المعرفي، الشباب العربي، مؤشر المعرفة العربي، التنمية المستدامة.

Abstract:

The fields of knowledge investment and its mechanisms for Arab youth: A prospective study of selected Arab experts based on sustainable development goals 2030

Knowledge is the main element of sustainable human development, with capacity building and employment at the individual and community levels. Knowledge and sustainable development closely linked. Knowledge plays the key role of development, improving the quality of life, and knowledge investment is one of the most important investment areas at

present. , And to ensure the sustainability of future development.

This research aims to identify the reality of knowledge in the Arab society as reflected in the Arab Knowledge Index 2016, and the fields of investment, and to identify the views of Arab experts on the possibility of investing knowledge to achieve the goals of sustainable development 20130. The research based on analytical descriptive approach, Using the analysis of ready-made data, as well as the open personal interview method, using the open interview tool with academic experts and those involved in the use of the identifier and its applications. The research led to a set of results that led to a set of procedural recommendations that could benefit both decision makers and policy makers.

Key Words: Knowledge, Knowledge Investment, Arab Knowledge Index, Sustainable Development.

أولا: مقدمة: موضوع البحث

شهد العالم تحولا كبيراً وعميقاً في التنمية؛ نتيجة التقدم المذهل الذى حققته المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات خلال العقود الأخيرة، وقد صاحبت التقدم التكنولوجي والقفزات العلمية المتلاحقة بروز نمط الاقتصاد القائم على المعرفة، الذى رافقه زيادة في الطلب على الأفراد ذوى المهارات والقدرات الفائقة للعمل في قطاعاته، والتي تطلبت الابداع والابتكار والتفكير النقدي في حل المشكلات وفق طرق جديدة ومبدعة، مما أدى إلى إعادة النظر في أنظمة التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطوير في كثير من الدول، لتطويعها للعمل على رفع كفاءة رأسمالها البشرى المتمثل في "فئة الشباب"، لمواجهة تحديات الاقتصاد المعلوم الذي يستند على المعرفة والمعلومات والابتكار ورأس المال البشرى.

وقد اتجه رواد التنمية في بداية القرن الواحد والعشرين نحو تركيز اهتماماتهم من الاستثمار في الأصول المادية والبنية التحتية إلى الاستثمار في الأصول الفكرية، معتبرين أن الاقتصادات الحديثة تعتمد في المقام الأول على الابتكار والابداع في المعرفة. وقد اعتقد هؤلاء الرواد منظري التنمية الحديثة أن الاقتصاد القائم على المعرفة قادر على إحداث طفرة في الناتج القومي الإجمالي. لقد أكد "كاريللو" أن 50% من إجمالي الناتج المحلي في كثير من الدول الصناعية قد تحقق بفضل عوائد التنمية القائمة على المعرفة (كاريللو، 2011: 7-8).

ويعد اقتصاد المعرفة بمثابة القوة المحركة للسوق العالمية الآن، والعنصر الجوهري في المنافسة العالمية، حيث تحول من الإنتاج الصناعي الضخم القائم على انتاج السلع المادية القائمة على الخامات والصناعات كثيفة العمالة إلى انتاج السلع والخدمات كثيفة المعرفة، وتبني توجه التنمية القائمة على المعرفة. وقد اقترن هذا التحول بتدفق رأس المال وعمليات الشركات عبر الحدود الوطنية التي تسعى إلى إيجاد طرق جديدة للإنتاج الصناعي والاختراعات والابتكارات، وكذا السواق المالية الجديدة (Yigitcanlar & Velibeyoglu).

وقد تم اعتماد سياسات التنمية القائمة على المعرفة، بعد التطورات المذهلة في مجال المعلوماتية، وتزايد انتاج المعرفة بالابتكار، والاهتمام وإدارة المعرفة واستخدامها، وتطبيقها في مجالات الإنتاج والتنمية. وقد مهدت تلك التطورات إلى بروز مدن المعرفة، واتساع نطاق مبادرات التنمية القائمة على المعرفة التي ساعدت على الانتقال من المنظور التقليدي الضيق لاقتصاد المعرفة الذي

اعتمد في الأساس على انتاج المعرفة التقنية باعتبارها قوة دافعة للنمو إلى نموذج ذو رؤية أوسع تضمن استخدام المعرفة ورفع قيمتها في عمليات التنمية. وقد تطلب هذا النموذج التنموي الجديد مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها وهي: نظام مؤسسي للاقتصاد، وسكان متعلمون يمتلكون قدرات ومهارات تكنولوجية، وبنية تحتية للمعلومات، ومراكز تميز للبحث العلمي (جلبي، 2012: 101). وفي هذا الإطار تعاظمت أهمية المعرفة وقوتها في مجال الاقتصاد، ومن ثم الانطلاق نحو استثمار المعرفة والأفكار في كافة المجالات الحياتية، لدرجة أنه أصبحت المعرفة واستثماراتها المتعددة والمتنوعة المحدد الرئيسي الجديد لتوازنات القوى في النظام العالمي الجديد خلال القرن الحادي والعشرين، بل والعامل الحاسم لاستدامة الحياة والتنافسية العالمية.

وتعد التنمية القائمة على المعرفة KBD سياسة تنموية متكاملة تسعى إلى تنمية إلى تحقيق النمو الاقتصادي للوصول إلى مرحلة ما بعد الصناعة، والاندماج في اقتصاد المعرفة؛ لتحقيق هدفين أساسيين هما: الرخاء الاقتصادي والتنمية البشرية. وقد تطور منظور التنمية القائمة على المعرفة ليستند إلى أربعة أهداف تتمثل في: الازدهار الاقتصادي، والتنمية البشرية، وتأسيس مجتمع التعلم المستدام، والتشبيك بين دوائر المعرفة (جلبي؛ عبدربه، 2013: 98).

وعلى ذلك، تمثل عملية إنتاج المعرفة واستثمارها في كافة مجتمعات العالم اليوم العنصر الجوهري في بناء المستقبل. وتعد فئة الشباب هي الفئة الأكثر قدرة على تقبل التجديدات في مجالات التكنولوجية، شريطة اكتسابهم للمعارف الجديدة، وتمكينهم من المهارات الأساسية لاكتسابها، والقدرة على ابداعها، واستخدامها عن طريق التطبيق. وتلجأ الدول إلى الاعتماد على الشباب بصفة خاصة؛ ذلك أن الشباب هم القوة الفاعلة في عملية الإنتاج.

وأشارت الإحصاءات أن إجمالي الاستثمارات القائمة على المعرفة في اقتصاديات الدول المتقدمة وصلت إلى 10% من اجمالي الناتج المحلي، وتمثل الاستثمارات الفكرية فيها أكثر من 60% من إجمالي الاستثمارات. وبناء على ذلك، تبدوا الحاجة في الدول النامية إلى التحول نحو الاستثمار في راس المال المعرفي، والموارد الفكرية غير الملموسة: كالإنفاق على الاستثمار في التعليم، والبحث والتطوير، والبرمجيات؛ من أجل التحول نحو الاقتصاد والتنمية القائمة على المعرفة (كاريللو، 2011: 105). وهذا الأمر يتطلب التوجه نحو التركيز على الابتكار، الاهتمام بتوظيف المعرفة واستثمارها في كافة المجالات الاقتصادية: الانتاجية والخدمية؛ من أجل خلق الثروة القيمة المضافة

وتعد المجتمعات العربية من المجتمعات الفتية، والتي يمثل فيها الشباب القوة الأكبر عددا، مقارنة بالفئات الأخرى. ورغم كبر حجم الفئة الشبابية في العالم العربي، إلا أن الواقع يكشف عن تدني مستوى القدرات والمهارات التي يمتلكها هؤلاء الشباب؛ نتيجة قصور مستوى التعليم، وفقدان الأنظمة التعليمية إلى القدرة على تمكينها من تلك المهارات المعرفية التكنولوجية التي تمكنهم من الإسهام في عملية انتاج المعرفة وتطبيقها، ومن ثم الدخول في تعظيم الاقتصاد القائم على المعرفة. بمعنى أن هناك كثافة عددية في حجم الشباب العربي مع تدني مستوى الخصائص المعرفية والتعليمية لهم. فقد كشفت الإحصاءات الرسمية عن أن نصف السكان في المنطقة العربية تحت سن 25 عاماً، بالإضافة إلى أن حجم الشباب في الفئة من (15-29سنة) وصل إلى ما يقرب من 35%، علاوة على أن هناك (1) من بين (5) أفراد في المنطقة العربية يتراوح عمره من (15: 24 سنة) طبقاً لنتائج تقرير "الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير" حول التنمية الإنسانية العربية 2016م.

ومع تزايد حجم الشباب العربي أو ما يطلق عليه ديموجرافياً الهبة السكانية Demographic Divined، مع استمرار تدني الخصائص المعرفية، يتوقع أن تستمر حالة استنزاف الموارد الطبيعية، وضعف القدرة على تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان، وعلى رأس تلك الاحتياجات اكتساب التعليم والمعرفة، وتوقع تدني الخصائص المعرفية للشباب، وتضاؤل فرص المجتمع العربي في التحول نحو التنمية القائمة على المعرفة مستقبلا. لقد أشارت تقرير البنك الدولي أن الفجوة الحقيقية بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية تكمن في القدرة على اكتساب المعرفة وليس في الدخل، وأن الفرق بين الدول أو الفئات الاجتماعية الفقيرة والغنية ليس في ضعف الموارد المالية فحسب، ولكن أيضاً في ضعف قدرتها على إنتاج المعرفة وتشاركها، واستخدمها عن طريق التطبيق؛ من أجل لمواجهة التحديات اليومية، خاصة الدول العربية.

ثانيا: مشكلة البحث:

يعد جيل الشباب أكثر الفئات حجما على الإطلاق في العديد من البلدان، وسيصبح هؤلاء الشباب محركا للنمو إذا ما تمكنت البلدان من توفير فرص التمكين لهم، حيث أن الشباب هم رأس المال الحقيقي لأي دولة، فلم تعد عوامل تحقيق التقدم والتنمية محصورة في الموارد المادية (الارض، رأس المال، العمل)، وإنما أصبح رأس المال البشرى هو أهم الموارد. وفى اقتصاد المعرفة، فإن رأس المال البشرى هو أكبر ثروة لأي بلد، وتحتاج الدول وقت طويل من أجل الاستثمار

بالاستفادة من الفرص التكنولوجية الجديدة من خلال برامج التعليم أو التوظيف. ويتميز الشباب بامتلاك القدرة على تنظيم أفكارهم ومهاراتهم في صورة مشروعات إنتاجية إذا ما توافرت لهم كافة الامكانات والسبل. وكلما أُتيحت لهم الفرصة على التجريب والمخاطرة كلما ساهم ذلك في دفع عجلة التنمية والنمو، نظرا لما يتميزون به من الجرأة وروح المبادرة والحماس والمغامرة وتجريب كل ما هو جديد، وكلها أمور يتطلبها الاقتصاد المعرفي المغامر بالضرورة.

ويعد تناول قضية استثمار طاقات الشباب لبناء اقتصاد المعرفة في العالم العربي، من القضايا المهمة التي يجب إدراجها على أجندة البحث، ووضعها ضمن خطط واستراتيجيات التنمية المنشودة؛ نظرا للتحديات التي تفرضها العولمة على لاقتصاديات الدول العربية الهشة أمام تيار العولمة الجارف، فضلا عن التحديات الداخلية التي تتجسد في ضعف الاداء الاقتصادي، لاعتماده على مسارات تنموية لا تعير العنصر البشرى اهتماما وتجعله في ذيل أولوياتها، فضلا عن زيادة معدلات الفقر والبطالة بين الشباب، والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، والاقصاء السياسي من مواقع السلطة واتخاذ القرار، رغم تشدق بعض السياسيين بإدماج الشباب في الحياة العامة، من خلال بعض المبادرات التي لا تخرج عن كونها دعاية كاذبة، الأمر الذى يستدعى بالضرورة التوجه صوب استثمار طاقات الشباب العربي لبناء اقتصاد المعرفة المنشود، حتى لا نتخلف عن ركب الحضارة الإنسانية

لقد فرضت التحولات التي طرأت على طبيعة الاقتصاد العالمي وبنيته تساؤلات عديدة عن الدور الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في ظل تحول نمط الاقتصاد من الاقتصاد القائم على التصنيع إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، والذي تعد أهم ركائزه توفر منظومة تعليم وتدريب متطورة، ورأسمال مال بشرى على درجة عالية من الكفاءة، تسانده بنية تحتية معلوماتية متطورة، ونظام لتنمية المهارات والقدرات البحثية والابتكارية، ومنظومة مؤسسية تعمل في ظل مناخ اقتصادي محفز لعملية اكتساب وإنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها. ويعد الاستثمار في جودة تعليم الشباب، وتوفير التدريب الجيد، وخلق فرص العمل والتوظيف اللائقين، ومهارات كسب العيش، والتمكين من الوصول إلى الخدمات الصحية، والمشاركة في صنع القرار من الامور الضرورية لتحقيق التنمية والمستقبل المستدام لأي دولة.

وقد بلغ عدد الشباب على مستوى العالم عام 2017 في الفئة العمرية(15-24) حوالي 1.2 مليار نسمه (World Population, 2017: 1). ويعد هذا تحولا ديموجرافيا لم

يشهد له العالم مثيل من قبل، ويمثل تحديا للحكومات والافراد والمجتمعات، ويخلق فرصا عديدة لإعادة التفكير في استثمار تلك الطاقات البشرية الهائلة، حيث أثبت الشباب في بلدان كثيرة قدرته على التغيير كقوة مؤثرة على الساحة العامة لذلك فاستثمار طاقاته هو استثمار للحاضر وللمستقبل أيضا.

وعلى مستوى المجتمع المصري، بلغ عدد الشباب في الفئة العمرية (18-29 سنه) 21.7 مليون نسمه بنسبة 23.6٪ من إجمالي السكان طبقاً لتقديرات السكان في مصر عام 2017. كما بلغت نسبة مساهمة الشباب (18-29 سنة) في قوة العمل 48.5٪، وكان9.2 ٪ من الشباب (18-29 سنة) داخل قوة العمل أميين، وحوالي 43٪ منهم حاصلين على مؤهل متوسط، و23.5٪ حاصلين على مؤهل جامعي فأعلى طبقاً لبيانات مسح القوى العاملة عام 2016 (حسام، 2017).

ووفقا لما جاء بالمادة 41 من الدستور المصري 2014 التي تنص على أن" تقوم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يحقق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة، ويزيد إلى أقصى حد من الاستثمار في رأس المال البشرى في سياق التنمية المستدامة"، والتي جاءت مطابقة لما ورد برؤية مصر2030 والتي أكدت على الاستثمار في رأس المال البشرى والانطلاق نحو التحول بالاقتصاد المصري من نمط الاقتصاد التقليدي إلى نمط الاقتصاد المعرفي لتحقيق الرفاه والتنمية العادلة والشاملة.

كما كشفت نتائج تقارير التنمية الإنسانية على المستوى العربي تدني خصائص الشباب العربي، وانخفاض مستوى قدراتهم المعرفية، واصطدامهم بواقع اجتماعي-سياسي، ساعد على تهميشهم، وغلق معظم قنوات التعبير عن الرأى والذات، وضعف المشاركة الفعالة، مما يؤدي إلى تحولهم من ثروة وطاقة للبناء والتنمية البشرية المستدامة إلى أداة للهدم والتخريب. ولعل تراكم وتفاقم الأحداث الأخيرة التى عاشتها وتعاني منها الدول العربية تؤكد ذلك؛ حيث أكدت بعض الكتابات والدراسات أن هناك علاقة بين البروز الشبابي بالوطن العربي وثورات الربيع العربي حتى أنها أصبحت قدراً محتوماً (كرباج 2015: 10). وقد خلفت هذه الثورات وما تلاها جملة من المتطلبات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية السياسية ...إلخ، وأدت إلى تنامي واتساع دائرة التهميش، واتساع الفجوة الرقمية والتكنولوجية والمعرفية، بالإضافة إلى زيادة أعباء الإعالة بدلاً من جني ثمار العوائد الاقتصادية لاستثمار الشباب.

وعلى ذلك، فإن التحدي الأكبر لجميع الدول العربية عامة والفئات الشبابية خاصة يتمثل في كيفية الاستفادة من هذه الميزة الشبابية واستثمارها إستثماراً شاملاً، ولاسيما الاستثمار المعرفي الذي أضحي ركيزة أساسية لاقتصاد ومجتمع المعرفة وللتنافسية العالمية ولتحقيق الأهداف التنموية لسنة 2030، ولا شك في أنه في ظل سباق التميز والتنافسية لا يوجد خط للنهاية. وانطلاقا من الإحساس بالفجوة المعرفية واهميتها، بادر المجتمع العربي بإطلاق عدة مبادرات وتقارير حول المعرفة العربية من أهمها: نحو تواصل معرفي منتج 2009، وإعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة 2012، والشباب وتوطين المعرفة 2014، بالإضافة إلى مؤشر المعرفة 2015، 2016، ومؤشر المعرفة العالمي والعربي 2017، علاوة على تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 بعنوان: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الاستثمار المعرفي للشباب العربي، والذي يزيد رقمياً عن 100 مليون شاباً يتسمون بكثرة التعليم والنشاط والارتباط والقدرة على التواصل الفعال مع العالم الخارجي وكافة مستجدات العصر وتقنياته وطموحاته المتنامية. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت تجارب دول عديدة مثل: فنلندا، كوريا الجنوبية، البرازيل ماليزيا، وغيرها أن الاستثمار في رأس المال البشرى كان عاملا حاسما في نموها الاقتصاد والانطلاق إلى آفاق اقتصاد المعرفة الرحبة. ولما كان الشباب –ذو المهارات والقدرات الابداعية والابتكارية التي اكتسبها من التعليم الراقي النوعية والتدريب الجيد–يمثل كتلة حرجة في أي دولة تريد الانطلاق وتحقيق أعلى معدلات للنمو والتنمية العادلة المنشودة، ومن ثم جاءت أهمية البحث الراهن، والتي تتلخص في محاولة الوقوف على جهود الدول العربية في الاستثمار المعرفي لدى الشباب، ومدى الاستفادة من قدراتهم في تحقيق التنمية المستدامة القائمة على المعرفة. وعلى ذلك، يمكن تحديد مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

"ما أهم مجالات الاستثمار المعرفي في الشباب وآلياته في المجتمعات العربية وفق أهداف 2030 م كما يتصورها الخبراء والمعنيين العرب بإنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها؟"

ثالثا: أهمية البحث

- الأهمية العلمية: تنبع أهمية الدراسة العلمية من كونها تركز على أوجه الالتقاء والترابط بين الإطار المفاهيمي ومكونات مؤشر المعرفة العربي 2016، 2017. وبين أهداف التنمية المستدامة 2030 وفحواها التي تؤكد أن غاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية

بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها، تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوي تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية، وباستقراء ورصد وتحليل التراث السوسيوديموجرافي والمعرفي للشباب العربي في هذا الموضوع البحثي تلاحظ ندرة البحوث والدراسات العلمية والمعمقة. ومن هنا، تعود الأهمية العلمي للبحث، في محاولة التوصل إلى مجموعة من المعارف والقضايا النظرية التي تمثل إضافة جديدة من المعرفة المتعلقة بالتنمية القائمة على المعرفة، وكذا مجموعة المعارف الجدية المتعلقة باستثمار المعرفة لدى الشاب؛ بهدف التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

- الأهمية التطبيقية: وتتمثل أهمية الدراسة العملية أو التطبيقية في كونها حاولت التوصل إلى مجموعة من النتائج العملية القابلة للتطبيق بناء على رؤى الخبراء والمعنيين بمسألتي إنتاج المعرفة ونشرها، واستخدامها وتطبيقها بشكل عام. إضافة إلى تحديد أنسب السبل لاستثمار المعرفة من قبل الشباب، ومن ثم قدرة الممارسين في مجال استخدام المعرفة على تطبيق تلك التوصيات الإجرائية، واستفادة صانعي القرارات من تلك النتائج والتوصيات في مجال الارتقاء بقدرات الشباب العربي، وتوسيه الفرص والخيارات أمامهم للاندماج في مجال التنمية القائمة على المعرفة بالمجتمعات العربية.

رابعا: أهداف البحث وتساؤلاته:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي للبحث

1- التعرف على واقع الاستثمار المعرفي في الوطن العربي، وتطبيقاته في مجال الشباب.

2- الوقوف على تصورات الخبراء حول طبيعة المعرفة، وانتاجها واستثمار في العالم العربي.

ولتحقيق هذا الهدف، يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم العرفة كما يتصورها الخبراء والمعنيين؟
- ما واقع انتاج المعرفة ونشرها كما يتصورها الخبراء والمعنيين؟
- ما رؤية الخبراء والمعنيين لعملية استثمار المعرفة؟

3- الوقوف على رؤية الخبراء والمعنيين حول العلاقة بين المعرفة والتنمية المستدامة في الوطن العربي.

ولتحقيق هذا الهدف، حاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما مقومات التنمية الشاملة وأداة تحقيقها في الوطن العربي من وجهة نظر الخبراء والمعنيين؟
- ما تصورات الخبراء والمعنيين للعلاقة التبادلية بين المعرفة والتنمية المستدامة؟

4- الوقوف على رؤية الخبراء والمعنيين حول آليات الاستثمار المعرفي للشباب.

ولتحقيق هذا الهدف حاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما سبل دعم وتعزيز فرص تحويل المعلومات لإنتاج المعرفة واستخدامها؟
- ما مدى استخدام تكنولوجيا الاتصالات في دعم استثمار المعرفة في الوطن العربي؟
- ما رؤية الخبراء والمعنيين في مستوى البنية التحتية للمعلوماتية ودورها في إنتاج المعرفة واستخدامها في الوطن العربي؟
- ما الاهتمام بالتنشئة المعرفية في الوطن العربي من وجهة نظر الخبراء؟
- ما تصورات الخبراء حول مستوى التشبيك والشراكة المعرفية بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال استثمار المعرفة؟

5- التعرف على رؤية رؤى الخبراء والمعنيين لمجالات الاستثمار المعرفي للشباب العربي.

ولتحقيق هذا الهدف، حاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما مدى تنظيم الملتقيات العلمية المتخصصة في مجال المعرفة وانتاجها من قبل الشباب؟
- ما مدى استثمار الجمعيات والمؤسسات التعليمية في بناء قدرات الشباب معرفيا؟

- ما مدى تفعيل المبادرات الإقليمية والوطنية في مجالات الأنشطة المعرفة؟
- ما مدى استثمار وقت الفراغ لدى الشباب في مجالات اكتساب المعرفة وبناء القدرة الشبابية؟
- ما مدى استثمار المعرفة في إقامة مشروعات وبرامج ثقافية ومعرفية شاملة بهدف إنتاج وابتكار أفكار جديدة لدى الشباب العربي؟

6- استشراف رؤية الخبراء والمعنيين حول مؤشر المعرفة العربي ومدى ارتباطه بأهداف التنمية المستدامة 2030.

ولتحقيق هذا الهدف، حاول الباحث الإجابة عن التساؤلات الآتي:

- ما منهجيات بناء مؤشر المعرفة العبي، ومدى ارتباطه برؤية 2030؟
- ما المفاهيم التي استند إليها مؤشر المعرفة العربي؟
- ما مكونات مؤشر المعرفة العربي، ومدى ملاءمته لأهداف التنمية 20130؟

7- استشراف رؤى الخبراء والمعنيين نحو سبل اندماج الشباب العربي في سوق العمل المعرفي وتحقيق أهداف 2030:

- ما تصورات الخبراء والمعنيين نحو برامج التنمية القائمة على المعرفة ومجتمع التعليم المستدام؟
- ما موقف الخبراء والمعنيين من الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة كاستراتيجية لتدريب الكوادر المعرفية وعمال المعرفة.
- ما تصورات الخبراء نحو المبادرات المعرفية، كمنصات المعرفة للجميع، والمقاهي المعرفية؟

خامساً: مفاهيم البحث

تعد عملية تحديد المفاهيم العلمية على المستويين النظري والإجرائي من الخطوات المهمة في تنفيذ البحث وتحقيق أهدافه. ويحاول الباحث الوقوف على مضامين الأهداف الآتية:

1) مفهوم المعرفة:

تعني المعرفة لغة الإدراك وفهم الشيء علي ما هو عليه وهي تعود لبداية خلق ووجود الإنسان، و ربما قبل ذلك ، حينما أراد الله سبحانه وتعالي استخلاف الإنسان في الأرض وعلمه الأسماء والمعارف كلها؛ حيث يقول الله – سبحانه وتعالى– " *وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ . وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ .(قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ* (سورة البقرة، الآيات من 30–32).

وتمثل المعرفة كلٌ متكامل يمثل إبداعات الإنسان في العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية والآداب والفنون والخبرة الإنسانية وغيرها. وهي قوة وثروة في آن واحد، وهي التي لا تتبع مبدأ الندرة في الاقتصاد التقليدي وغيره، ولكن تزداد بلا نهاية كلما تعاملت بها أو معها، أو من خلالها: استهلاكها وتداولها. ولا شك في أن المعرفة تؤدي للسيادة والاستقرار الاقتصادي والتنمية. وتعرف المعرفة بأنها حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومة والخبرة والمدراكات الحسية والقدرة على الحكم؛ بحيث تكون المعلومات وسيطاً لاكتساب المعرفة ضمن وسائط عديدة كالحدس والتخمين والممارسة الفعلية والحكم بالفطرة (جلبي وعبدربه 2013 95: 124، التابعي وهنساوي 2007 7: 8).

والمعرفة وفق تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 "تتشكل من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار، أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع في سياق دلالي وتاريخي محدد وتوجه السلوك الإنساني فردياً ومؤسسياً. "وتنتج المعرفة عن عملية ذهنية من الإدراك والتفكير والتحليل يقوم بها العقل البشري (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: 15).

وتري كل من (ميشيل أولكساد Michel Oleksad و ماري آدمس Mary Adams) أن المعرفة كالبترول، سلعة و مادة أولية فى آن واحد، و ورقة ربح في يد من يمتلكها ويستعملها كما تعتبر وسيلة لتحقيق الثروة ، ولعل أكبر دليل علي ذلك شركة مايكروسوفت و شركة

جوجل حيث يؤكدان علي أن المعرفة لازالت تتقدم لتصبح الوقود والمادة الخام لأكثر من نصف إنتاج اقتصادنا اليوم. هذا ويمكن تعريف المعرفة إجرائياً بأنها كل ما يمتلكه الإنسان من أفكار ومعلومات وخبرات ومهارات وقدرات وغيرها، ويمكنه الاستفادة الفورية منها، وهي متجددة ومستدامة باستمرار الحياة (world report, 2005: 7-8).

2) الاستثمار:

الاستثمار عملية اقتصادية يتم بمقتضاها تكثير رأس المال، بحيث يربو على نحو مستمر عبر تشغيل رأس المال في مشروعات صناعية وتجارية وزراعية. إن الاستثمار بهذا المعنى هو التقاء بين عناصر الانتاج المختلفة، بين الارض والعمل والتنظيم البشرى، وينتج عن هذا الالتقاء إنتاج رأس مال جديد يضاف إلى ما هو قائم بالفعل، فتربو ثروة الامم وتزداد (زايد، 2014:25).

3) **رأس المال البشرى:** عرفه "ثيودور شولتز" راس المال البشري بأنه: مجموعة الخبرات التي يمتلكها الفرد، بالإضافة المهارات والقدرات التي اكتسبها من خلال التعليم والتدريب، بالإضافة إلى الرعاية الصحية الجيدة التي يحصل عليها الفرد (خميس، 2014: 74).

4) الاستثمار في رأس المال البشرى

ويمكن تعريف الاستثمار في رأس المال البشرى على أنه استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد؛ بهدف رفع طاقته الإنتاجية، وبالتالي طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات إلى تحقق الرفاهية للمجتمع كذلك لإعداده ليكون مواطناً صالحاً في مجتمعه (مصطفى، 2009: 26). ويقصد الباحث باستثمار طاقات الشباب في هذا البحث بأنه: استخدام جزء من مدخرات الأفراد والمجتمع؛ لتطوير مهارات وخبرات ومعارف الشباب خلال مراحل التعليم المختلفة أو من خلال صقلها بالتدريب.

5) الاستثمار المعرفي:

يقصد به إمكانية تحقيق الاستفادة القصوى من المعرفة في دعم التنمية المستدامة الشاملة القائمة على المعرفة؛ بقصد الانتقال إلى مجتمع اقتصاد المعرفة. كما يعني بالاستثمار المعرفي: ذلك الأسلوب أو الآلية التي يمكن عن طريقها توليد وإنتاج وتوطين المعرفة وإدراتها وتوظيفها في كافة

مجالات الحياة، بما يعود بالنفع على الأفراد والمؤسسات والمجتمعات. ويعتبر كارل إريك Karl Erik أول من تحدث عن كيفية قياس الاستثمار المعرفي من خلال كتابة الميزانية غير المرئية سنة 1989، والذي اقترح فيه نظرية جديدة لقياس الاستثمار المعرفي أو رأس المال المعرفي من خلال ثلاث فئات (رأس المال البشري–راس المال الهيكلي–العملاء). ويشمل الاستثمار المعرفي عمليات متعددة ومتنوعة منها: ربط التعليم بالتنمية، والاستغلال الأمثل للموارد البشرية، وتنوع المحتوي المعرفي والمنتجات والخدمات، وتحويل المعرفة إلى ثروة ومنتجات، وزيادة دعم الطلب على الأنشطة اليومية، والابتكارات، وريادة الأعمال، بالإضافة إلى تصميم قواعد معلوماتية متنوعة، وتبني وجهات تفاعلية علمية مشوقة للمستخدمين، تساعد في تحقيق الجودة العالية، وسهولة الحصول على المعلومات وكافة مجالات المعرفة. ومن أهم ملامح الاستثمار المعرفي: التجارة الإلكترونية. ويمكن تعريفه إجرائياً بأنه هو القدرة على إنتاج وتوليد المعرفة واستثمارها وتحويلها إلى مهارات سلوكية وإنتاجية لدى الشباب العربي بما ينفعهم وينفع بهم مجتمعتهم.

6) تعريف الشباب

يمثل الشباب ظاهرة اجتماعية شاملة ومرحلة فارقة وتعني فئة الشباب – بصفه عامة – العنصر الفاعل والمهم في كافة مجالات الحياة، وهناك اختلاف بين علماء الاجتماع والنفس والقانون والأطباء وغيرهم في تعريفهم فئة الشباب ، فهذه لا تشكل شريحة موحدة ، بل تختلف بحسب خصائصها ومكاناتها ويظل معيار السن هو المؤشر الأساسي لتحديد مرحلة الشباب ، كما تختلف المعايير في تحديد الفترة العمرية لسن الشباب بحسب المصادر المختلفة ، فالأمم المتحدة تحدد ذلك السن بين 24:15 عاماً بينما يحددها البنك الدولى بين (25:15 عاماً) في حين تحدد مبادرة الشباب بالشرق الأوسط الشباب بأنهم ذوو أعمار من 15 إلى 29 عاما (تقرير التنمية الانسانية والعربية 2016: 18)، وهي التي أطلقها مركز ولفنستون للتنمية في معهد بروكنجز وكلية دبي للإدارة الحكومية منذ سنة 2006 . وهناك من يؤكد أن الشباب في الفترة بين (30:15) وتزخر الأدبيات الإنسانية وغيرها بالعديد من التعريفات لمفهوم الشباب بصفة عامة، فهم مرحلة عمرية تشهد تغيراً كمياً ونوعياً في ملامح الشخصية تتميز بدرجة عالية من التعقيد وتختلط فيها الرغبة على

تأكيد الذات مع البحث عن دور اجتماعي والتمرد علي ماسبق إنجازه إلى جانب بداية الإحساس بالمسؤولية و الرغبة في مجتمع أكثر مثالية مع السعى المستمر نحو التغيير (ناهد صالح 2013: 9).

وتعرف الجمعية العامة للأمم المتحدة الشباب على أنهم أولئك الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15و 24عام. وبالنظر إلى كيفية تعريف كل بلد بمفرده للشباب، تستخدم تعريفاً أكثر مرونة للشباب كي تجيز مواءمة البرمجة مع الحقائق الوطنية والمحلية. ويشير برنامج الأمم المتحدة بكلمة "شباب" إلى الشابات والشبان في كافة تنوعات تجاربهم وسياقاتهم، آخذاً بالاعتبار تعريفات الشباب القائمة والمستخدمة على المستوى القطري والإقليمي، ويقترح توسيع فئة الشباب هذه لتشمل الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم ما بين (25-30 عاما)، ثم وسعت الجمعية العامة للأمم المتحدة من الفترة العمرية التي تضم الشباب إلى 35 عاما (الامم المتحدة ،2014: 9)

ويمكن تعريف الشباب على نطاق واسع بأنه الفترة الانتقالية بين الطفولة وسن الرشد، التي تتسم بالحيوية والحماس وقله الخبرة. وهو يعرف أيضا بأنه مرحله تحضيريه يستعد خلالها الشباب لسن الرشد والمشاركة الاجتماعية والاقتصادية النشطة. وفى مصر، حدد "المجلس الوطني للشباب"، الشباب من 18-35 سنة. وترجع هذه الفترة الزمنية الطويلة إلى أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (18-35) في مصر يواجهون عاده نفس المشاكل والمعاناة، مثل البطالة، وسوء التعليم، وتدنى الوعي الصحي، ومحدودية فرص الحصول على التدريب والتعليم والتطوع وفرص العمل (Al) . (Rouby et al, 2007: 8. ويعتمد الباحث على التعريف الذي طرح من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى تضم الشباب في مرحلة التحصيل الجامعي والتأهيل والتدريب بعد المدرسي. وتمتد لتشمل المراحل الأولى من الانخراط في العمل والإنتاج والتكوين الاجتماعي.

الشباب العربي: يمكن تعريف الشباب العربي إجرائياً بأنهم أولئك الذين تتراوح أعمارهم مابين (15:35 عاماً) طبقاً لما ورد في تعريف الشباب مؤخراً في استراتيجية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين 2014-2017 بعنوان "شباب ممكن، مستقبل مستدام" (استراتيجية الامم المتحدة للشباب 2014: 2017: 9).

7) الاقتصاد المعرفي:

يعتمد اقتصاد المعرفة على مجموعة من الخصائص تتمثل في: الابتكار وهو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات التي يمكنها استيعاب ثورة المعرفة وتكيفها مع الاحتياجات المحلية، يليه التعليم كمكون أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية ومورد لرأس المال البشري المؤهل القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، كما تيسر البنية التحتية القائمة على التكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتجهيز المعرفة وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، وتوفير حوافز اقتصادية قوية مثل الأطر القانونية والسياسية الهادفة إلى زيادة النمو والإنتاج، ومن ثم القدرة التنافسية. كما يستند اقتصاد المعرفة إلى أن المعرفة سلعة غير قابلة للاستهلاك، وأصبحت تكلفة أي سلعة مع وجود التكنولوجيا الرقمية أقرب إلى الصفر (عبد الوهاب، 2008: 53).

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003 اقتصاد المعرفة بأنه " نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي والاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة، وصولا لترقية الحالة الانسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية. ويتطلب الأمر بناء القدرات البشرية الممكنة، والتوزيع الناجح للقدرات البشرية (تقرير التنمية الانسانية، 2003: 36). والاقتصاد القائم على المعرفة هو تعبير صيغ لوصف الاتجاهات في الاقتصاديات المتقدمة نحو مزيد من الاعتماد على المعلومات والمعارف ومستويات المهارة العالية والحاجة المتزايدة لدى قطاع الأعمال والقطاع العام للوصول إلى كل ذلك بسهولة (ويجناراجا، 2008: 55). وفي هذا الصدد اعتمد البنك الدولي اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي تكون فيه المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال الاستثمار المتأصل في التعليم والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة الاقتصادية والمؤسسية، بما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج واستخدام المعرفة بشكل أكثر كفاءة لدعم التنمية (محمد، 2016: 11). فاقتصاد المعرفة إذن، يقوم على فهم جديد لدور المعرفة من حيث توظيفها واستخدامها، وابداعها، وابتكارها، بالاعتماد على رأس المال البشري؛ بهدف تحسين توعية الحياة في كافة المجالات (طرطار؛ حليمي، 2011: 5). ومن هذا المنطلق، أكد كل من (Fathollahi, Momeni, Falahi, & Najafi, 2017: 59) على أن اقتصاد المعرفة يتجذر يتجسد مباشر في إنتاج المعلومات والمعرفة، ونشرهما واستخدامهما. إذن يعتمد اقتصاد المعرفة على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنشطة الإنتاجية، والاستثمار في رأس المال المعرفي لدى جميع أفراد المجتمع، سيما الشباب، و

ويجب التفريق بين مصطلحين ربما يخلط البعض بينها، وقد يستخدما في بعض الكتابات على أنما متطابقان وهما: اقتصاد المعرفة knowledge economy، الاقتصاد القائم على المعرفة Knowledge-based economy، حيث يهتم اقتصاد المعرفة بإنتاج وصناعة المعرفة، والبحث والتطوير، وعدد براءات الاختراع. في حين الاقتصاد المبنى على المعرفة ينبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الإنتاجية، فهو يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي.

سادساً: الإجراءات المنهجية للبحث:

1) أسلوب البحث:

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، باعتباره أنسب الأساليب العلمية في وصف وتحليل أبعاد الظاهرة، ومحاولة الوصول إلى المحددات الرئيسية لحدوثها. وقد اتجه البحث اتجاها كيفيا. حيث تم الاعتماد على أسلوب تحليل البيانات الجاهزة، والمتوفرة في الأدلة الإحصائية، وأدلة المؤشرات المتعلقة بالمعرفة على المستويين العالمي والإقليمي.

2) طرق البحث:

نظرا لتنوع أهداف البحث، واعتماد كل هدف على مصدر محدد للبيانات، فقد اعتمد الباحث على عدة طرق منهجية في جمع البيانات الميدانية، تتوافق وأهداف البحث، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

- طريقة المقابلة المفتوحة، باعتبارها من الطرق الكيفية الملائمة للحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالظاهرة. وقد تم إجراء المقابلات بعدة طرق: بعضها تم في صورة مقابلة متعمقة بصورة مباشرة مع أساتذة الجامعات والمسؤولين عن النشر، والعاملين في مجال المعرفة سواء في مصر، أو في بعض المؤتمرات التي كانت تضم نخبة من أساتذة الجامعات العربية والمهتمين بالعلم والمعرفة من الدبلوماسيين، وبعضها تم عن طريق استخدام البريد الالكتروني، والبعض الثالث تم استخدام تقنية الهاتف في إجراء المقابلة معهم. وقد احتوى مضمون دليل المقابلة على سبعة محاور أساسية، غطت أهداف البحث، كما تضمنت 18 سؤالا مرزا حول أهداف البحث.

- طريقة تحليل المضمون: لقد تم استخدام طريقة تحليل المضمون لكل من: البيانات الواردة من استجابات المعنيين بالمعرفة (الخبراء من أساتذة الجامعات، والمعنيين بنشر وتطبيق المعرفة)، وكذا تحليل مضمون التقارير الرسمية الصادرة عن الهيئات العربية والمتعلقة بوضعية المعرفة على المستوى العربي. بالإضافة إلى استخدام طريقة إعادة التحليل للتقارير والمؤشرات المتعلقة بأوضاع المعرفة العربية، واستخدام تقنية تحليل البيانات الجاهزة، للإجابة على بعض أسئلة البحث. فقد تم تحليل المحتوي لعدد 8 تقارير متخصصة في مؤشر المعرفة العربي هى (نحو تواصل معرفي منتج 2009 ، و إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة 2012 ، والشباب وتوطين المعرفة 2014 ، ومؤتمر المعرفة العربي 2015 ، ومؤشر المعرفة العربي2016 ، وملامح مؤشر المعرفة العالمي 2017، وتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 بعنوان: الشباب وآفاق التنمية الإنسانية واقعاً متغيراً وتقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 نحو إقامة مجتمع المعرفة ، وتم أيضاً رصد وتحليل تقرير حالة سكان العالم 2014 ،2015 الخاص بالشباب وتغير صورة المستقبل و الاستفادة من بياناته المتعلقة بشباب الدول العربية .

- تحليل المضمون باستخدام تقنية "قراءة الخطاب" لعدد (13) من الأوراق المرجعية، والتي أنجزها خبراء عرب وأجانب حول المنطقة العربية، والمتصلة بموضوع الدراسة تصل إلى 13 ورقة بحثية.

- الاستعانة ببعض المسوح والبحوث الميدانية ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، عدد 7 مسوح وبحوث ميدانية عربية وعالمية سيتم توثيقها لاحقاً.

- أسلوب دلفي المطور لأولويات السياسة (ناهد صالح 2009: 21)، وذلك لاستشراف حالة استثمار المعرفة في الوطن العربي لدى الشباب، من واقع رؤى الخبراء العرب في مجال المعرفة وتطبيقاتها. Delphi policy priorities وفكرته الأساسية في البحث تتمثل في محاولة التوصل لصورة المستقبل المحتمل أو الممكن أو المرغوب فيه، استناداً إلى آراء عدد من الخبراء والمعنيين الذى يجمعون بين الخبرة والحدس والاستبصار والخيال السوسيولوجي من خلال عدة لقاءات تفاعلية.

3) مجتمع البحث وعينته:

انطلاقا من موضوع البحث ومشكلته، فقد تحدد مجتمع البحث في جميع الخبراء والمعنيين بإنتاج المعرفة، ونشرها، وتطبيقاتها، واستخدامها. ونظرا لطبيعة البحث، واتساع نطاقه على مستوى العالم العربي فقد حاول الباحث تمثيل المجتمع العربي ضمن عينة البحث. وبناء على ذلك، فإن البحث اعتمد على العينة العمدية. وقد تم اختيار مفردات العينة بالطريقة المقصودة؛ حتى يتمكن الباحث من تمثيل كافة الفئات المعنية بكل من: إنتاج المعرفة، ونشرها، واستخدامها، وتطبيقها. وعلى ذلك، فقد تم اختيار مجموعة مكونة من (45) من الخبراء والمعنيين والمهتمين بإنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها من (أساتذة الجامعات العربية، والسفراء والملحقين الثقافيين بالسفارات العربية)، بالإضافة إلى اثنان من المعنيين استخدام المعرفة (العاملين في بنك المعرفة العربي)، واثنان من المعنيين بنشر المعرفة (دار المنظومة بالسعودية)، والقائمين على إصدار مؤشر المعرفة العربي. بالإضافة إلى اثنين من منتدى شباب العالم بشرم الشيخ نوفمبر 2017، وثلاث مقابلات شخصية مع الخبراء في الأعمال المعرفية وريادة الأعمال أثناء إحدى المؤتمرات العملية المختصة وعدد 3 مراسلات إلكترونية (بالبريد الإلكتروني).

سابعا: المداخل النظرية في دراسة الاستثمار المعرفي في ضوء التنمية المستدامة القائمة على المعرفة

تستند التنمية على الإنجازات المعرفة على مدار التاريخ، بل إن التحولات العميقة في مجالات الحياة تاريخيا اعتمدت على التقدم في انتاج المعرفة. وعلى ذلك، اهتم مختلف العلماء والمفكرين بتفسير العلاقة بين المعرفة وسياقها الاجتماعي؛ ذلك أن هناك علاقة تبادلية بين المعرفة والتنمية، فلا شك في أن المعرفة بكل مجالاتها تؤثر وتتأثر بمؤشرات ومجالات التنمية عامة والتنمية المستدامة خاصة. ويضم التراث العلمي مجموعة من الأدبيات التنموية، سواء الرؤى الكلاسيكية حول المعرفة وسياقها الاجتماعي، أو الرؤى الحديثة المتعلقة بالتنمية القائمة على المعرفة KBD، والتي أصبحت تمثل ضرورة حيوية للمجتمعات الإنسانية المعاصرة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة (Murray 2002: 5) ولذلك ظهرت اتجاهات علمية تدعم الوصول إلى مجتمع عالمي قائم على المعرفة (جلبي وعبدربه 2013: 99). ويحاول الباحث الوقوف على أهم الآراء النظرية حول العلاقة التبادلية بين المعرفة والبناء الاجتماعي، وكيفية انتاج المعرفة ونشرها، واستخدامها، وكيفية استثمارها للوصول إلى تأسيس مجتمع قائم على المعرفة.

1) الرؤى الكلاسيكية حول استثمار المعرفة:

هناك عدد وفير من الرؤى الكلاسيكية التي تناولت العلاقة التبادلية بين المعرفة وسياقها الاجتماعي، ودور مختلف أنماط المعرفة في التنمية عن طريق استثمارها، يمكن عرضها على النحو الآتي:

أ- عبد الرحمن بن خلدون: سبق ابن خلدون غيره من علماء الاجتماع فى التأكيد على أن أسباب تقدم الأمم وتنميتها يعود إلى السعي نحو المعرفة والعمل بها واستثمارها. ويقصد ابن خلدون بالمعرفة: كافة المعلومات والقدرات والمهارات الشخصية والمجتمعية التي يمتلكها الأفراد، والتي تساعدهم على تحقيق التنمية. وقد عول بن خلدون على قواعد المنهج العلمي القائم على: الملاحظة الدقيقة والرص المنظم، والمقارنة والمضاهاة، والاستنتاج العقلي في إنتاج المعرفة العملية القابلة على التطبيق، والمفيدة لتقدم الأمم (عبد الوهاب، 2018: 35). لقد ذكر في مقدمته الشهيرة " وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم من الكسب والعلوم والصنائع وسائر مايحدث في ذلك العمران وأن الإنسان إنما هو إنسان باقتداره على جلب منافعه ودفع مضاره واستقامة خلقه للسعي في ذلك " (ابن خلدون 2000: 55).

ب- كوندرسيه: أكد كوندرسيه أن المعرفة هى الأولويه التى قام عليها المجتمع، فمعرفة الإنسان للصيد أقامت مجتمعاً قوامه الصيد، ومعرفة الزراعة أقامت مجتمعاً زراعياً، ومعرفة الصناعة أقامت مجتمعاً صناعياً، وتكنولوجيا المعلومات أقامت مجتمعاً معلوماتياً والذي سوف يفرز بدوره مجتمعاً معرفياً، وهى رؤية مثالية تبدو متفهمة مع تطور المجتمعات منذ القدم حتى الآن.

ج- أوجست كونت: أوجست كونت على سلطة المعرفة التى ساهمت في تكوين الأطر الاجتماعية، وقد عَدَّ المعرفة العلمية أسمى أنواع المعرفة، ويري أن " الوضعية المختصة ببحث الوقائع بدلاً من الأوهام وبالمعرفة النافعة بدلاً من التأمل العقيم، وباليقين بدلاً من الشك وبالتنظيم والبناء بدلاً من السلبية والهدم، وهي تبرهن على مذهبه الوضعى ونظرته الاجتماعية للمعرفة من خلال العلوم الطبيعية " (أمل حسن، 2015: 127).

د- كارل ماركس: أشار كارل ماركس على العلاقة الجدلية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وبأن ذلك هو الذي يحدد البناء الأيديولوجي الفوقى الذي يعبر عن مضمون وفحوى المعارف والنظريات وأنماط العلاقات، وذهب ماركس إلى القول بأن التكنولوجيا التى صنعها الإنسان هى التى تحدد أفكاره وتشكل حياته، وأن الحاجات هي التى تولد الأفكار، وليست الأفكار هى التى تولد الحاجات وهو ما لايتفق مع عصر وسرعة وتدفق المعلومات ومجتمع المعرفة.

هـ- إميل دوركايم: أعطى إميل دوركايم الأولوية للمجتمع على المعرفة، واستند في ذلك أن ما يكمن في العقل من أفكار أساسية، وما يقوم عليه الفكر من مقولات جوهرية هي من نتاج عوامل اجتماعية وأن كل المقولات والمعارف ذات أصل اجتماعي، أى وليدة البيئة الاجتماعية.

و- علماء الاجتماع المعاصرين: أكد كثير من العلماء والباحثين في علم الاجتماع المعاصرين على أن المعرفة مسألة اجتماعية، لا يمكن أن تنفصل عن الواقع الاجتماعي، ولا يمكن أن تكتسب وتبنى إلا في المجتمع الذي يعمل فيه الأفراد متعاونين ويعتمدون على بعضهم بعضاً، ويتبادلون الخبرات، ويكتسبون المعارف ويسهمون في بناء المعرفة الجديدة، ولعل من هؤلاء ماكس شيللر، وكارل مانهايم. كما يعد المنظر الفرنسي (ميشيل فوكو) أحد أهم المفكرين الذين أكدوا على الدور التنموي للمعرفة، والبحث عن جذورها الاجتماعية، وطرحه لمفاهيم: جينالوجيا المعرفة، وأركيولوجيا المعرفة، ايمانا بضرورة البحث عن أصول المعرفة في البناء الاجتماعي ودورها الأساسي في تقدمه (). وقد ربط فوكوه بين المعرفة والقوة، وقدم التاريخ الاجتماعى للطريقة التى تنتج بها المعرفة، وأن امتداد المعرفة يعنى مزيداً من القوة، وأن الارتباط بين القوة والمعرفة ليس فقط أمراً قمعياً وإنما هو منتج ومكِن (عبد العظيم، 2018: 173-206).

2) مدخل بناء القدرات "أمارتيا صن"Capabilities Building

يعد "أمارتيا صن" أحد الباحثين المهتمين بتنمية القدرات البشرية، والتنمية المستندة على مبدأ الحرية. فقد طور أمارتيا صن في كتابه "التنمية حرية" مدخلا نظريا عُرف باسم ‘‘بناء القدرات". ورغم أهمية هذا المدخل فإن "صن" قدم طرحا جديدا حينما أكد على فاعلية دور الأفراد في استغلال

قدراتهم ومهاراتهم، وفرق بين قدرة الفرد Capabilities، وفاعلية دوره في استغلال هذه القدرة، وهو ما يمكن تسميته بالمبادرة. كما أكد "أمارتيا صن" على أهمية تكوين المهارات، وإمكانية الوصول لسوق العمل إنما يعد أكثر ارتباطا برفاهية الفرد بالمقارنة بالموارد المالية.

ويرى "صن" أن القدرات المعززة من أجل بناء الحياة تميل إلى توسيع قدرة الفرد ليكون أكثر إنتاجية، وتمكينه من الحصول على دخل أكبر. وقد أكد "صن" أن توسيع القدرات البشرية يرتبط بتوسيع الأنشطة الانتاجية واكتساب القدرة والمهارة، وأن الحصول على تعليم أساسي أفضل ورعاية صحية أفضل من شأنهما أن يؤديا إلى تحسين نوعية الحياة. وعلى هذا الأساس، أشار "صن" أن ثمة علاقة بين البطالة والفقر وعدم المساواة والحرمان من القدرة (صن، 1994: 100-200). ويمكن التأسيس على ذلك بأن عدم إمكانية الوصول للمعرفة وغياب المهارات، إنما يعد من المخاطر الاجتماعية الأساسية التي تهدد القدرة على الاتجاه نحو بناء اقتصاد المعرفة.

كما أشار "صن" إلى أهمية بناء القدرات على مستوى الفرد، تلك المهارات والخبرات والمعارف التي تسمح لكل شخص بأداء مهامه. ويتم الحصول على بعضها بشكل رسمي، من خلال التعليم والتدريب، في حين تكتسب بعضها بصورة غير رسمية من خلال الممارسة والمعايشة. وأكد "صن" أن إمكانية الوصول إلى الموارد والخبرات التي يمكن أن تنمى القدرات الفردية تحددها بشكل كبير العوامل التنظيمية والبيئية، والتي بدورها تتأثر بدرجة تنمية قدرات كل فرد (ويجناراجا، 2008:6)

ورغم أهمية ما طرحه "صن" في مدخله بناء القدرات، إلا أنه تعرض لنقد شديد. فقد ادعى "ويجناراجا" أن مفهوم بناء القدرات غير ملائم؛ لأنه يشير إلى العملية التي تدعم فقط المراحل الأولى من بناء أو إنشاء القدرات الأولى وهي تفترض أنه لا توجد قدرات موجودة للبدء منها. وترى "ويجناراجا" أن الأفضل هو تنمية القدرات. ويقصد بها العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والمنظمات والمجتمعات بالحصول على القدرات اللازمة لتحديد وتحقيق أهداف التنمية الخاصة بهم وتعزيز استدامته اعلى مر الزمن (ويجناراجا ، 2008:53).

ورغم النقد الموجه لمدخل بناء القدرات عند " أماراتيا صن" إلا أنه بلا شك قد غير في مفاهيم واستراتيجيات التنمية والنمو حينما وجه الاهتمام إلى التأكيد على الجانب الإنساني بالتركيز على مهارات وقدرات الفرد وفاعلية دوره، وتحويل النظرة الآلية الجافة التي كانت تنظر إليه على انه

مجرد أله " ترس" في الترسانة الصناعية الرأسمالية. يسهم هذا المنظور الإنساني في ترسيخ مفهوم فاعلية القدرة، على تدعيم مبدأ الاعتماد على الذات لدى الشباب، وعلى مدى ادراكهم لمدى قدرتهم على التحكم في واقعهم الاجتماعي، ومن ثم يصبحوا عناصر تغيير فعالة، بدلا من مجرد كونهم متلقين للتغيير؛ حتى يصيروا مُمَكَّنين من خلال هذا التحسن (تقرير التنمية الانسانية، 2016: 20).

3) مدخل التنمية حرية Development as Freedom:

نشر أمارتيا صن كتابا في عام 1999م، أكد فيه على أن التنمية يجب أن ينظر إليها أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد، وأن توسيع الحريات البشرية يتناقض مع التركيز على التوسع في الدخل والنمو الاقتصادي كمرادف للتنمية. وأشار صن إلى أن أهمية الحرية في عملية التنمية تأتي مصدرين: الأول، يتمثل في تقييم التقدم الذي تم احرازه خلال عمليات التنمية بالنظر إلى الحريات التي يتمتع بها البشر. والمصدر الثاني: يتمثل في الاهتمام بكفاءة الأداء التنموي، وان التقدم يرتكز على التفاعل الحر للبشر واشراكهم في احراز التقدم كشركاء فيه وليس كأطراف مستهلكة لنتائج التنمية (Prendergast, 2004: 39). وفي هذا السياق طرح "صن" رؤية شاملة للأمن الإنساني القائم على التمكين، حيث طرح مفهوم أوسع للتنمية كونها مقياس للدخل، لتشمل القدرات البشرية، أطلق عليه الحريات الإنسانية الحقيقية.

ويتأسس مدخل التنمية حرية على عدة مسلمات: أن التنمية تتأسس على الاعتراف الأساسي بأن الحرية هي الهدف الأساسي للتنمية، وعدم فصل عن التنمية الحياة التي يعيشها الناس (Sen, 2006: 160). كما توجد علاقة بين الحرية الفردية وإنجاز التنمية الاجتماعية، فما تحققه قدرات الأفراد تتأثر بالفرص الاقتصادية وبالحريات السياسية وبالقوى الاجتماعية، وبالشروط التي تضمن صحة جيدة وتعليم جيد، وتشجيع غرس ثقافات المبادرات. كما تضمن التنمية حرية أنماط مختلفة وهي: الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، وضمان الشفافية، والأمن الوقائي. ومن منظور التنمية حرية، ترتبط هذه الحريات ببعضها البعض وتتمظهر في صورة حرية الرأي والتعبير.

4) مدخل التنمية القائمة على المعرفة:

يعد مدخل التنمية القائمة على المعرفة واحد من المداخل المهمة في مجال التنمية الاقتصادية، والتنمية لمجتمعات مابعد الصناعة؛ كآلية للاندماج في اقتصاد المعرفة، حيث تم بناء اقتصاد المعرفة على أربعة أعمدة أساسية جديدة: النظام الاقتصادي المؤسسي، وسكان متعلمون، وبنية تحتية تكنولوجيا المعلومات، ومراكز للبحث والجامعات. لقد شهد القرن الحادي والعشرين تطورات سريعة مع التحول نحو اقتصاد المعرفة. وتعد التنمية القائمة على المعرفة استراتيجية فعال في التنمية لضمان قدرة المجتمعات على المنافسة في السوق العالمية، وتبني شكل جديد للتنمية، يمكن ان تحقق ازدهار اقتصادي واجتماعي.

ووفقا لرؤية "ديكنسون" يستند مدخل التنمية القائمة على المعرفة على ركائز المعرفة نفسها. وتتمثل أولى هذه الركائز في: إدماج المعرفة في المنتجات والخدمات، وأن تكون الأصول غير الملموسة قناة لتحويل الأصول الملموسة إلى رأسمال، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والاستدامة. لقد أكد "ليف" أن أصول المعرفة هي أساس المنافسة بين التنظيمات الحديثة. وتعد الأصول غير الملموسة أو رأس المال المعرفي في التنظيمات من المتغيرات الاقتصادية المهمة لتطوير المعرفة وإدارتها.

ومن المسلمات التي يرتكز عليها مدخل التنمية القائمة على المعرفة: التأكيد على تبني رؤية شمولية لتحقيق التوازن في صناعة القرار بربط عناصر التنمية معا: البناء الاجتماعي، والعنصر البشري، ونظام الحكم، والعناصر الاقتصادية والبيئية. وتحقق التنمية القائمة على المعرفة ثلاثة أهداف كبرى: الأولى: أنها استراتيجية تنمية اقتصادية تهدف على اعتماد المعرفة التقنية لابتكار المنتجات والخدمات، معرفة السوق لفهم التغييرات في خيارات المستهلك والأذواق، المعرفة المالية لقياس مدخلات ومخرجات عمليات الإنتاج والتطوير، والمعرفة الإنسانية في شكل مهارات وإبداع ضمن نموذج اقتصادي. الثانية: تبني علاقة مكانية قوية بين مجموعات التنمية، تشمل تطوير رأس المال المالي والاجتماعي والبشري، وتوزيع رأس المال الآلي، وتطوير وتبني أحدث التقنيات، وتوفير البنية التحتية الصلبة واللينة وتوفير جودة الحياة (Yigitcanlar, Velibeyoglu, 2008: 195-196).

التأكيد على أهمية الأعضاء الفاعلين في عملية التنمية (الحكومات، المجتمع المدني، القطاع الخاص، المانحين، الجهات الإنمائية المشاركة في عملية التنمية. والتأكيد على مسؤولية الدولة في وضع أجندة التنمية الوطنية. ومن أهم المفاهيم التي يتضمنها مدخل التنمية القائمة على المعرفة: مجتمع

المحرفة، وهو المجتمع الذي يكون فيه قدرات الأفراد ليست موجهة فقط لاكتساب المعلومات، ولكن أيضا لإنتاجها، واستخدامها، للنهوض لجودة الحياة. واقتصاد المعرفة، باعتباره القوة المحركة للسوق العالمية، ومدن المعرفة، ودوائر المعرفة (كاريللو، 2011: 16).

5) مدخل الاستثمار في رأس المال البشرى Investment in Human Capital

يعد كل أدم سميتA.Smith، الفريد مارشال A. Marshall، جون ستيوارت ميل S. S. Mil، وتيودور شولتز T. Shultsوجاري بيكر، وهيكمان من رواد نظرية الاستثمار في رأس المال البشرى. وبينما يشدد "بيكر" على أهمية التدريب لزيادة إنتاجيه العمل خلال تنفيذ مختلف المهام في مختلف المنظمات، فان "شولتز" يشدد على الحاجة إلى تحسين نوعيه المعرفة والتقدم المحرز فيها كمصدر للثروة والدخل. بينما يوكد "هيكمان " أن الاستثمارات ينبغي أن تبدأ في سن الطفولة المبكرة، وبداية من المدرسة، وتستمر حتى الآن بهدف تطوير "الذكاء العاطفي" والتعاليم المبكرة لتعزيز الدروس اللاحقة (Krasniqi,et al.2016: 2).

وتقوم نظرية الاستثمار في رأس المال البشرى على مجموعة من المبادئ والمسلمات والفروض العملية مؤداها أن التعليم يزود القوة العاملة بالخبرات والمهارات العلمية والعملية والقدرات التي تزيد من مواهبهم وسلوكياتهم في تحسين كم وجودة الإنتاج، ومن ثم يعد التعليم استثمار طويل المدى يتجسد في الثروة البشرية ويدر عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي وعليه يسهم التعليم في تذويب الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، كما يسهم في حراكهم الاقتصادي والاجتماعي من مستويات معيشية أقل إلى مستويات أعلى وأفضل على المدى الطويل لعمر الإنسان، وبالتالي يسهم التعليم في الدخل القومي وفى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع (نبيل، 2015).

ومن ناحية أخرى، نجد إسهاما أخر من عالم الاجتماع "أنتوني جيدنز" في كتابة "الطريق الثالث"، حين ربط بين الاصلاح الاقتصادي للدولة وبين الاستثمار في رأس المال البشرى. وقد ساهم" جيدنز" في صياغة مصطلح الاستثمار الاجتماعي، كمدخل ذو توجه مستقبلي، تكون الدولة فيه بمثابة مستثمر، ويأتي الانفاق في صورة استثمار لرأس المال البشرى. ويرى" جيدنز" أن التعليم مدى الحياة بمثابة استراتيجية للدولة للتعزيز الاستثمار الاجتماعي ككل بما فيه الاستثمار في

رأس المال البشرى (Perkines et al, 2004: 1-2). والاستثمار في رأس المال البشرى هو التجربة التي يجب أن تستخدم بصفه خاصة في البلدان التي تواجه مشكله البطالة .ومن الضروري رفع مستوى تعليم القوى العاملة لمواجهه تحديات الاقتصاد القائم على المعرفة من أجل زيادة العمالة والتنمية الاقتصادية المستدامة (Krasniqi, et al, 2016: 2).

ورغم أهمية الطرح الذى جاء به منظرو نظرية الاستثمار في رأس المال البشرى، إلا أن أهم ما يؤخذ عليها أنها لم تحدد نوعية أو طبيعة التعليم الذى نادت به، واعتبرته أساسا لتكوين رأس المال البشرى الذى اعتبرته هو العامل الاوحد لتحقيق التنمية المنشودة الذى رغم أهميته إلا أننا لا يمكننا الركون إلى رأس المال البشرى دون عوامل أخرى متعلقة بطبيعة وخصوصية النسق الاقتصادي لكل دوله، وموقعه من الاقتصاد العالمي، ومدى كفاءة البنية الرقمية والتكنولوجية، وأنظمة البحث والتطوير، وكفاءة مؤسسات الدولة في استيعاب وإدارة الاقتصاد المعرفي.

ثامنا: نتائج البحث ومناقشتها:

1. واقع الاستثمار المعرفي لدي الشباب العربي: تحليل سوسيوديموجرافي

يمثل الشباب بصفة عامة القوة الخلاقة والطاقة المتدفقة حيوية ونشاطاً وحماساً، وهم الفاعل المحرك، وأفضل مقياس لأصول المجتمع والأمة، وأنهم الأكثر تعليماً ونشاطاً وارتباطاً بالعالم الخارجي، وأن النافذة – الهبة – السكانية التي يمر بها الوطن العربي تمثل فرصة حقيقية على مدى العقدين القادمين، يتعين على الدول العربية سرعة اغتنامها بشكل عاجل (المرشيد 2017: 70).

وبالنسبة للواقع المعرفي وإمكانات الاستثمار المعرفي للشباب العربي، وبناءً ووفقاً للتركيبة العامة التي ارتكز عليها مؤشر المعرفة العربي، احتسبت (6) مؤشرات قطاعية يمتد كل منها على سلم تدريجي، يبدأ من 1إلى 100، وقد كشفت الدرجات المسجلة عن تفاوتات كبيرة بين الدول العربية، وكذلك بين القطاعات داخل الدولة الواحدة، وهذه المؤشرات القطاعية تتمثل فيما يلي:

شكل رقم (1) منهجية قياس المعرفة في العالم العربي

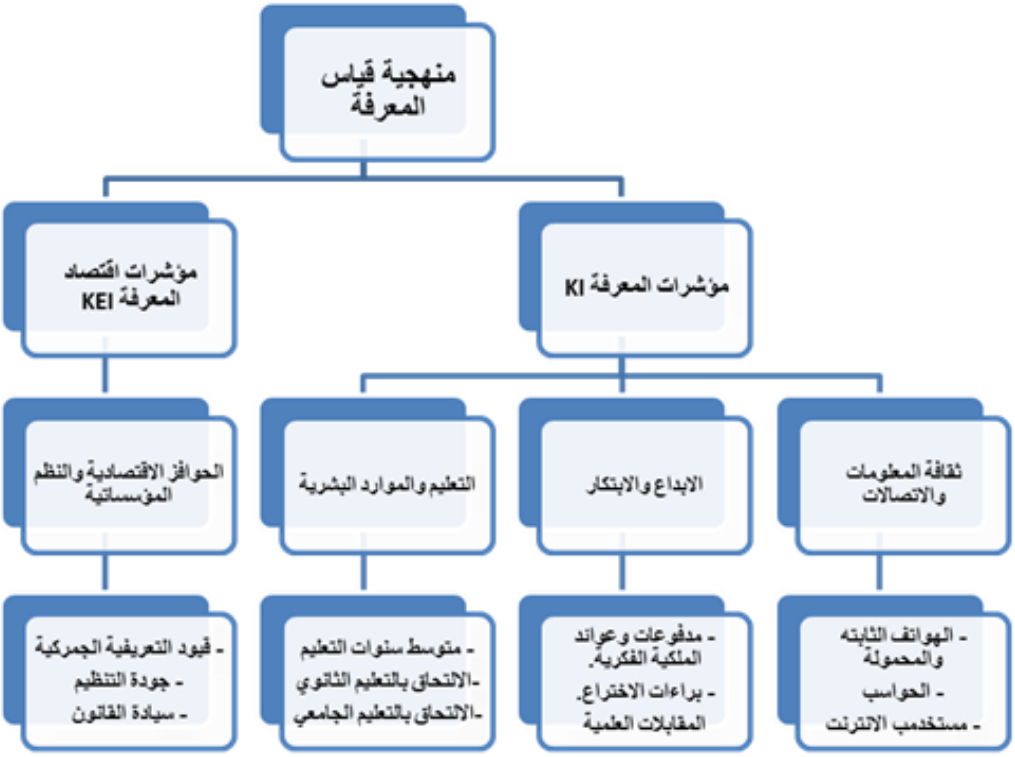

- مؤشر التعليم قبل الجامعي.
- مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني

- مؤشر التعليم العالي
- مؤشر الاقتصاد
- مؤشر البحث والتطوير
- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار

ويمكن عرضها من خلال الجدول الآتي:

جدول (1)

يوضح الدول العربية طبقا لقطاعات مؤشرات المعرفة العربي لسنة 2016 (مؤشر المعرفة العربي 2016)

المؤشر / الدولة	التعليم ما قبل الجامعي	التعليم التقني والتدريب المهني	التعليم العالي	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الاقتصاد	البحث والتطوير والابتكار

	اليمن	22	32	16	20	26	32
	الإمارات	74	72	61	88	73	69
	تونس	48	58	43	48	58	53
	سوريا	35	43	35	28	30	38
	السودان	29	30	30	27	23	31
	الصومال	10	10	8	10	16	-
	السعودية	68	55	57	69	62	60
	قطر	75	69	51	82	68	61
	فلسطين	60	48	40	42	39	40
10	عمان	62	52	45	58	58	50
11	المغرب	59	60	40	50	63	49
12	موريتانيا	16	48	19	20	31	33
13	ليبيا	42	35	18	23	30	23
14	لبنان	59	69	48	53	52	51
15	الكويت	70	51	48	57	52	52
16	الأردن	61	61	49	58	60	50
17	العراق	40	36	24	35	28	23
18	مصر	60	53	52	44	49	47
19	جيبوتي	32	40	10	36	35	42
20	جزر القمر	35	22	9	29	30	28
21	البحرين	70	64	41	75	58	50

33	37	36	43	52	57	الجزائر	2

يتضح من بيانات الجدول للنتائج الإجمالية لمؤشر المعرفة العربية المكون القطاعات الستة، ويتضح التفاوتات بين الدول العربية، حيث تعتلي دول الخليج العربي، بينما تتوسط بعض الدول التي تقع أقل من 70 درجة، وتنخفض في بعض الدول التي تعاني من الفقر وبعض الاضطرابات الاقتصادية والسياسية كالصومال وموريتانيا واليمن وجيبوتي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن معهد البنك الدولي للمعرفة من أجل التنمية (k4d) قد صاغ تقييماً للبلدان من حيث المعرفة والتنافسية وقد وضع المعهد وسيلة تفاعلية مكونة من أربعة ركائز أساسية هي:

أ- الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسساتية Economic incentive Regine

ب- الإبداع والابتكار Innovation Index

ت- التعليم والموارد البشرية Education Index

ث- ثقافة المعلومات والاتصالات Information, Communication Technology Index

وهي تعتمد علي 83 متغير وتقيس مدي التقدم في اقتصاد المعرفة عن طريق ترتيبها في سلم يبدأ من صفر كأدني قيمة إلي عشرة كأعلي قيمة (0 -10) وذلك من خلال مؤشرين عامين هما:-

1- مؤشر المعرفة Knowledge Index (ki)

2- مؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Economic (KEI)

وقد أوردها بعض الباحثين العرب في الشكل التالي يبدأ ببعض المؤشرات المشكلة والدافعة للركائز الأساسية لمؤشري المعرفة واقتصاد المعرفة التي يمكن من خلالها اعتمادها منهجية قياس المعرفة في البلدان العربية.

وقد أشار معهد البنك الدولي للمعرفة من أجل التنمية أن ترتيب الدول العربية ضمن 145 دولة في العالم لسنة 2012 على النحو الآتي:

جدول (2) ترتيب البلدان العربية وفق مؤشر اقتصاد المعرفة

(World Bank 2012: 10)

م	الـــــدولة	الترتيب Rank	مؤشر اقتصاد المعرفة KEL	مؤشر المعرفة KI	مقدار التغير عن سنة2000
1	الإمارات	42	6.94	7.09	6
2	البحرين	43	6.90	6.98	2-
3	عمان	47	6.14	5.87	18
4	السعودية	50	5.96	6.05	26
5	قطر	54	5.84	5.50	5-
6	الكويت	64	5.33	5.15	18-
7	الأردن	75	4.95	4.71	18-
8	تونس	80	4.56	4.80	9
9	لبنان	81	3.56	4.65	13-
10	الجزائر	96	3.79	4.28	13
11	مصر	97	3.78	3.54	9-
12	المغرب	102	3.61	3.25	10-
13	سوريا	111	3.77	3.01	1-
14	اليمن	121	1.92	1.58	6
15	موريتانيا	133	1.65	1.52	11-
16	السودان	137	1.48	1.82	1

ويتضح من الترتيب المبدئي السابق للدول العربية أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التنمية ومؤشر المعرفة العربي واستقرار الأوضاع العامة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية وغيرها داخل الدولة. كما تتضح العلاقة بين التنمية والمعرفة، فالعلاقة بينهما متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وبالتالي لابد من مواجهة التحديات المعرفية والتنموية بحلول واستراتيجيات تنفيذية متناسقة ومتكاملة، ومن ثم فإن التنمية المستدامة والمعرفة المتجددة يرتبطان باستقرار الأوضاع العامة عربياً ومحلياً وعالمياً.

ومن منظور سوسيوديموجرافي للواقع الاجتماعي العربي، نلاحظ ارتفاع أعداد الشباب في السنوات الأخيرة، كما ارتفعت مستوى الاحتجاج، وانحسار حرية التعبير، وارتفاع درجات الإقصاء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، الأمر الذي دفع الشباب إلى الانخراط في الانتفاضات والثورات التي حدثت مؤخراً وقيادتها، حيث برزوا كوقود تحفيز على التغيير في المجتمعات، كما مارست تحركاتهم واحتجاجاتهم في بلدان عدة ضغطاً على هياكل السلطة.

ويبدوا أيضاً أن الفرصة السكانية – الهبة الشبابية – نافذة ديموجرافية حقيقية تزيد عن 62% من حجم السكان، قادرة على العمل وسانحة ومتاحة للاستثمار الشامل، وسوف تبقي النافذة الديموجرافية مفتوحة في معظم البلدان العربية، في أحسن الأحوال لاثنين أو ثلاثة من العقود المقبلة (المرشيد 2017 :69، عليلش 2016 8:7). ومما يؤكد ذلك تزايد سرعة ارتباط الشباب العربي بالعالم من خلال وصولهم إلى المعلومات وتقنية الاتصالات في المنطقة متخلف عن المعدل العالمي في عدة ميادين، لكن تحقق تقدم بارز، ففي حين كانت المنطقة في تسعينات القرن الماضي متعطشة إلى المعلومات في ظل هيمنة الدولة علي المعلومات ووسائل الإعلام، تكاثرت منذ منتصف العقد الأول عن القرن الحالي في المنطقة قنوات الإعلام التلفزيوني والإذاعي ومواقع الشبكة والمدونات، ووسائط التواصل الاجتماعي. وقد فتح هذا الانكشاف أبوابه أمام الشباب العرب، حيث أصبح يضاهي الشباب العربى أقرانهم في أرجاء العالم في مدي ترابطهم مع المصادر الإلكترونية للمعلومات، كما أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي جزءاً أساسياً من حياتهم اليومية، ويتضح ذلك كما أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016 فيما يلي:

أ- قفز استخدام الهواتف المحمولة من مستوي 26% سنة 2005 إلى نحو 108% سنة 2015 وهو أعلي من المعدل العالمي.

ب- قفز استخدام الإنترنت من 8% سنة 2005 إلى 37% سنة 2015، وهي نسبة أعلي من بقية العالم النامي والمعدل العالمي، وتمثل زيادة من 5 ملايين اشتراك سنة 2000 إلي 141 مليون مشترك سنة 2015.

ج- قفز من لهم حسابات على الفيس بوك إلى 67% من الشباب في الفترة العمرية (15: 29).

د- أن ما يزيد عن 50% من الشباب مرتبطون إلكترونياً في أعمار (15 -24) ناشطون على تويتر, 46% يقرأون المدونات، و18% لهم مدونات خاصة، و59% يستقون الأخبار من مصادر مباشرة بالمقارنة من 24% فقط يحصلون على الأخبار من الصحف الورقية وفق مسح أصداء بيرسون – مارستيلر للشباب العرب سنة 2013 (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016 :42).

وبالتالي يمكن استخلاص أن الواقع السوسيوديموجرافي والمعرفي للشباب العربي متاح للاستثمار المعرفي الشامل، وهو في أشد الحاجة إلي خطة تنفيذية جديدة بهم وبأعدادهم وطموحاتهم قائمة علي إتاحة الفرص والخيارات الواسعة، والعدالة والمساواة، والحرية والمساءلة، واقتصاد تنافسي شامل للطاقة، ومستوي معيشي لائق، ومعارف ومهارات من خلال تعليم جيد ومنصف، وتعلم متواصل، وتعلم فعال للجميع، بالإضافة إلي حياة صحية ذات جودة شاملة. كما يمكن إضافته من خلال رؤى الخبراء والمعنيين بعملية انتاج المعرفة واكتسابها ونشرها وتطبيقها.

2. تصورات الخبراء حول طبيعة المعرفة، وانتاجها واستثمار في العالم العربي:

حاول البحث استطلاع رؤى الخبراء والمعنيين بعملية انتاج المعرفة واستثمارها في تطبيقات عملية من عن طريق تحليل آرائهم حيالها من خلال مقابلتهم، أو تحليل مضمون كتاباتهم حول المعرفة وسبل استثمارها، وفيما يلي يمكن عرض وتحليل تصورات الخبراء والمعنيين على النحو التالي:

- مفهوم المعرفة: أجمع معظم الخبراء وبنسبة 85% منهم على أن المعرفة عملية ذهنية تنتج عن الإدراك والتفكير والتحليل يقودها العقل البشري اعتماداً على ما يتوصل إليه ويحصل عليه من معلومات وبيانات وملاحظات وغيرها. وتبدو المعرفة أكثر شمولاً واتساعا من المعلومات والبيانات. لقد أكد اثنان من الخبراء (أحمد زايد، م. ع) إلي أن المعرفة نتاج

التعامل مع المعلومات، وأن البيانات والمعلومات تمثل عادة مدخلات في عملية إنتاج المعرفة. والمعرفة ذاتها تصبح معلومات بعد استكمال دوراتها، وبعد أن يتسع انتشارها، بحيث يمكن استخدامها واستثمارها في توليد معرفة جديدة، وهو ما جعل الكثيرين يخلطون بين المعرفة والمعلومات والبيانات، ولكن بعض الخبراء اتفقوا على أن المعرفة أكبر وأكثر اكتمالاً من المعلومات والبيانات التي قد تبدو متناثرة، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه "جونز آلان بوترون Jones Alan Butron" (زيتون 2013: 125، butron2001: 11) ومحيا زيتون حين أشار إلى العلاقة بين المعرفة والمعلومات والبيانات، ومنها تبدو المعرفة في القمة.

ويرى (عبد الوهاب جودة) أن المعرفة هي كل ما يتشكل في الذهن من: أفكار، تصورات، اعتقادات، أراء، أحكام، وجميعها تأتي من الواقع الاجتماعي عن طريق الحواس الخمسة. وكل ما يأتي إلى العقل تعد حقائق أو وقائع تحدث في الواقع، وهي علميا تعد البينات الخام، أو الخامات التي يستقبلها العقل، ويبدأ في تقبلها، واستيعابها، وفهمها، وتحويلها إلى معارف بعد أن يتدخل العقل في تدبرها. وفي هذا السياق، تصبح المعارف التي تشكلت في العقل أفكار قابلة للتطبيق عندما يستخدم العقل طريقة التفكير العلمية القائمة على الاستقراء والاستنباط. وفي هذه المرحلة تعد المعرفة في أولى أطوارها وهو طور الإنتاج.

- انتاج المعرفة ونشرها:

تطور مفهوم المعرفة بتطور المجتمع من مرحلة الصيد إلي الزراعة ثم الصناعة وما بعدها، وتحديداً بظهور قيمة ومجتمع المعلومات information society أو شاع استخدامه، خاصة في ظل التطور والإنتاج المعرفي غير المسبوق في توليد المعلومات، ونقلها لزيادة الإنتاجية والقوة الاقتصادية، واقتصاد المعرفة، ومجتمع المعرفة، فالمعرفة حتمية الاستمرار. كما يقول جون لوك " أن العقل الإنساني سيظل ينشد المعرفة إلا أنه لن يبلغ في ذلك غايته النهائية " وهو ما أكده كارل بوبر عندما قال إن إنتاج المعرفة حلقات تتوالى بلا نهاية.

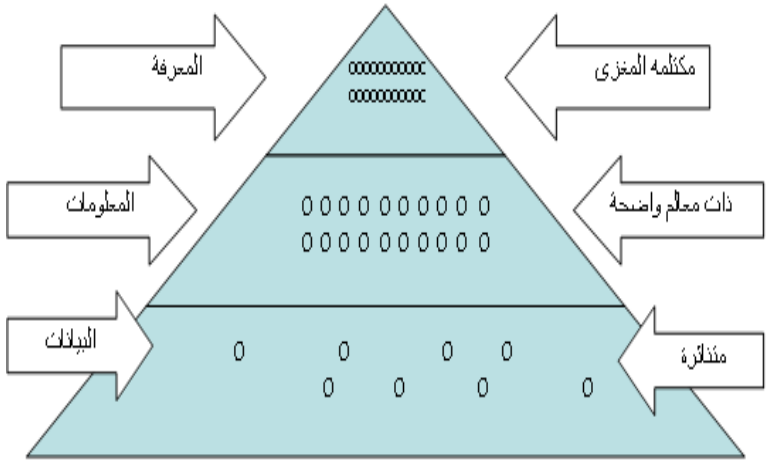

تطور مفهوم المعرفة بتطور المجتمع من مرحلة الصيد إلي الزراعة ثم الصناعة وما بعدها، وتحديداً بظهور قيمة ومجتمع المعلومات information society أو شاع استخدامه، خاصة في ظل التطور والإنتاج المعرفي غير المسبوق في توليد المعلومات، ونقلها لزيادة الإنتاجية والقوة الاقتصادية، واقتصاد المعرفة، ومجتمع المعرفة، فالمعرفة حتمية الاستمرار. كما يقول جون لوك " أن العقل الإنساني سيظل ينشد المعرفة إلا أنه لن يبلغ في ذلك غايته النهائية " وهو ما أكده كارل بوبر عندما قال إن إنتاج المعرفة حلقات تتوالى بلا نهاية.

وقد أفصحت أراء الخبراء حول المعرفة واستثمارها، أننا نعيش الآن عصر "مجتمع المعرفة" بعد أن تطور من مرحلة سابقة هي "مجتمع المعلومات"، وهي التسمية الأفضل من وجهة نظرهم؛ نظرا أن العصر الحالي تحكمه عدة أبعاد: معرفية عدة ومتنوعة، مع محدودية مجتمع المعلومات الذي يركز على بعد واحد هو التكنولوجيا. وقد أدرك الكثيرون ذلك من العاملين في اليونسكو حينما قالوا إن التكنولوجيا تكون قليلة النفع ما لم يصاحبها المعرفة والإبداع البشري، بل هي ذاتها نتاج لهذه المعرفة وتجدر الإشارة إلي أن اليونسكو قد عرفت مجتمعات المعرفة بأنها "*تلك المجتمعات التي يكون لدي الناس القدرات ليس فقط لاكتساب المعلومات، ولكن أيضاً لتحويلها إلي إدراك ومعرفة، ما يمكنهم من النهوض بنوعية حياتهم والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات*" (UNICCO 2005: 6).

أشار جميع الخبراء على أن المعرفة تنمو باستمرار كلما تم تداولها واستثمارها، وهو ما يتفق مع ما أكدته النظريات السوسيواقتصادية والمعرفية عندما أشارت إلى أن هناك "ثمة أشكال في النظرية الاقتصادية التقليدية بما يخص المعرفة: فالمعرفة لا تتبع مبدأ الندرة الأساسي في الاقتصاد التقليدي ... فكلما استعملتها (تداولتها أو استهلكتها) زادت إلي مالا نهاية، وما هو نادر في الاقتصاد الجديد هو القدرة علي فهم المعرفة واستثمارها " (مراياتي، 2015: 5).

وفي هذا السياق، أشار (عبد الوهاب جودة) إلى أن المعرفة تمر بدورة ذات أربعة مراحل، حتى تصل إلى تأسيس المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة، حيث أشار أن: " دورة المعرفة " تمر بثلاثة مراحل رئيسة هي: " توليد المعرفة " بالبحث والإبداع والابتكار، و " نشرها " بالتعليم والتدريب؛ و " توظيفها " في تقديم منتجات وخدمات جديدة أو مطورة، تسهم في مجالات التنمية، والاستفادة من ذلك في توليد الثروة وإيجاد الوظائف، والمساهمة في تطوير حياة الإنسان. وعندما يضاف إلى هذه الدورة بعد التكنولوجيا، تتزايد الدورة المعرفية لتصبح أربعة مراحل لتشكل " 4 P "، وهي: Production (أي إنتاج وتوليد المعرفة بالبحث والتطوير)، Publication (أي نشر المعرفة)، و Proto type (أي تسجيل براءات الاختراع)، Products (أي توظيف وتحويل المعرفة للحصول على منتوجات وخدمات جديدة تسهم في التقدم والتنمية). وعندما يتحقق للمجتمع القدرة على إنتاج وتوليد المعرفة الجديدة، ونشرها في أوعية النشر العالمية، والحصول على قدر وافر من براءات الاختراع. ينتقل هذا المجتمع أو ذاك إلى ما يسمى مجتمع المعرفة؛ وحينما يتعدى ذلك إلى تحقيق المرحلتين الثالثة والرابعة (التوظيف، والتطبيق في الحصول على منتوجات جديدة قابلة للتداول والإسهام في التنمية والتقدم، ينتقل المجتمع إلى ما يسمى " مجتمع اقتصاد المعرفة ". ويتوقف وضع المجتمع ومكانته بين دول العلم على موقعه من دورة العلوم والتكنولوجيا، ومدي تفعيل مراحلها.

ويمكن استخلاص أن المعرفة ذات قوة دفع ذاتي ومجتمعي لتوليد معرفه جديدة، سواء أكان بدافع الحاجة إليها لحل إشكاليات عجزت المعرفة القائمة عن حلها، أم بظهور معارف جديدة متتالية باستمرار الحياة الإنسانية. أما مجتمع المعرفة فهو ذلك المجتمع الذي يتخذ من المعرفة هدفاً رئيساً تخطيطاً وتطبيقاً في شتي مجالات الحياة، ويحسن استعمال واستثمار المعرفة في كل المجالات وتيسير الحياة وصناعة واتخاذ القرارات، أيضاً هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومات ويستثمرها لمعرفة أبعاد الأمور بمختلف أنواعها.

- **الاستثمار المعرفي:**

لقد أشار بعض الخبراء إلى أن المعرفة في الوقت الحالي تمثل السيادة وهي أساس التنمية المستدامة، حيث تؤدي السيادة إلى الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي. والسيادة حالياً تعتمد أكثر على إنتاج وامتلاك المعرفة، واستثماراتها المتنوعة والمتعددة، وليست بامتلاك وشراء السلاح فقط، ولذلك مطلوب من الدول العربية التحول من الاعتماد على النفط والأموال وريعها إلى إنتاج وتوليد واستثمار المعرفة بدلاً من استيرادها، والتسابق في اقتناء منتجاتها المستوردة، التي تقوض عمليات الإرادة والسيادة المعرفية.

كما أجمع الخبراء علي أن الاستثمار المعرفي يعني تحويل المعرفة إلي ثروة و قوة، والاستغلال الأمثل للموارد البشرية – خاصة الشباب – الأكثر انفتاحاً علي العالم الخارجي والتعامل مع مستجدات العصر، وتعدد فرص ومجالات الاستثمار في الأنشطة المعرفية بشتي مجالات الحياة، عن طريق التأهيل والتمكين: كالاستثمار في التعليم الجيد والمنصف والمؤدي إلي الإبداع والابتكار وتوظيف المكتسبات المعرفية، والسعي والبحث دوماً عن كيفية إنتاج المعرفة وتوليدها وتحويلها لثروة وقوة حقيقية لدي الأفراد والمجتمعات" (مؤشر المعرفة العربي 2016 : 8)

وأشار بعض الخبراء والمعنيين بإنتاج المعرفة واستخداماتها إلى أن الاستثمار المعرفي بأنه استثمار جديد، فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات، ومن أهم ملامحه الراهنة والمستقبلية التجارة الإلكترونية والاقتصاد القائم المعرفة، والاقتصاد الرقمي، والمجتمع الرقمي (صبرينة مزياني، نور الهدي لفتاحة، م.ع، هاني تركي). كما أشار أحد الخبراء (م.ع) أن الاستثمار المعرفي هو الذي يحقق المنفعة من توظيف المعرفة المتولدة في المؤسسات البحثية والأكاديمية واستغلال معطياتها في تقديم منتجات أو خدمات متميزة, جديدة ومتجدده, يمكن تسويقها وتحقيق الأرباح فيها وتنامي الثروة المتنوعة من خلالها، وقال إن الاستثمار المعرفي يعمل علي تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل والوظائف ليس للمؤهلين معرفياً فقط، بل للمبدعين والمبتكرين ولأصحاب المهارات أيضاً، وبالتالي يحد من بطالة المثقفين وأصحاب المؤهلات العليا, فالاستثمار المعرفي *"هو استثمار في العقول والأموال, وهو أكثر أهمية وفاعلية من الاستثمارات الأخرى كالتي تقوم علي الصناعة فقط"* (مؤشر المعرفة العربي 2016 : 8).

كما أن الاستثمار المعرفي يجمع بين مجموعة من المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة, وعناصر الأداء من جهة , والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة , والتي يحصل عليها الانسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية, والتي تساهم في تحسين إنتاجيته وبالتالي تزيد من المنافع الجمة والفوائد المتعددة عن عمله, وقد قال *" بيتردروكر – عالم الإدارة الأمريكي: إن العالم صار يتعامل فعلاً مع صناعات معرفية تكون الأفكار منتجاتها, والبيانات مواردها, والعقل البشري أدواتها, إلي حد باتت المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر" (احد الخبراء المبحوثين م.ع)*. ويتفق هذا الرأي مع ما أشار إليه المفكر العربي "نبيل علي" (نبيل علي، 2009: 74) من أهمية المعرفة من المنظور العربي، والتي يمكن إيجازها في أن المعرفة: سلاحٌ ضد اللاعلمية التي تفشت في المجتمعات العربية، ومدخلٌ لتأهيل الخطاب التنموي، وتوسيع آفاق الرؤي لعملية الإصلاح العربي، ووسيلة إلى تسريع حركة التنمية، وأداة لتطويق عدم الشفافية، وهتك أسرار التضليل الإعلامي، الذي برعت السلطات على اختلافها في استخدامه، وهي وسيلة لفض ما يجب فضه من مواضع الخلاف بين الدين وبعض نظريات العلم الحديث، ووسيلة لترشيد ذلك التوجه الفكري الذي ينادي ببناء صروح معرفية خاصة بالعرب وهو ما أطلق عليه " أسلمة المعرفة ".

ب–رؤى الخبراء والمعنيين حول العلاقة بين المعرفة والتنمية المستدامة:

اتفق معظم الخبراء على العلاقة الوثيقة بين المعرفة والتنمية بصفة عامة، والعلاقة الوثيقة جداً بين المعرفة الإبداعية وأهداف التنمية المستدامة بصفة خاصة، ولعل أوجه الالتقاء والترابط بين المعرفة والتنمية المستدامة وأهدافها حتى 2030م من خلال تحليل واستنباط رؤى الخبراء والمختصين والمعنيين تمثل فيما يلي:

- أجمع معظم الخبراء على أن المعرفة أهم مقومات التنمية الشاملة وأداة تحقيقها، وأن إطلاق مؤشرات المعرفة العربي منذ سنوات أحد أوجه الارتباط وأدوات الرصد والتقييم ومتابعة تطور الأوضاع التنموية وخاصة في المنطقة العربية، وخطوة جادة في القياسات المعرفية والتنموية.
- اتفق الخبراء علي دور المعرفة المتنوعة والعولمة المعرفية في خصوصيات الدول العربية وسياقاتها الثقافية واحتياجاتها وتحدياتها التنموية المتنوعة إقليمياً وقطرياً.

- اتفق الخبراء جميعاً علي أوجه الالتقاء والأسبقية بين مكونات مؤشر المعرفة العربي وأهداف التنمية المستدامة 2030؛ حيث تتمثل أهداف التنمية المستدامة التي تضمنت 17 هدف و109 غاية، على مكونات ومعرض الحديث عن الإطار الفكري والمفاهيمي لمؤشرات المعرفة العربي الذي جاء في مقدمته *"أن التنمية أصبحت أوسع من أن تحصر في جانب دون آخر، لأن محورها الإنسان، وهو بطبيعته متعدد الجوانب ومختلف الحاجات، وبالتالي من الضروري أن تستجيب التنمية لهذا التنوع والتعدد"* .

وقد أوضح بعض الخبراء – من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم –أن مؤشر المعرفة العربي 2016 قد استبق وجسد بنية معرفية مركبة، صيغت من منظور المعرفة لأجل التنمية، تتمفصل فيها بشكل نسقي ستة قطاعات حيوية، تمثل رافعات التنمية في الدول العربية وهي (التعليم ما قبل الجامعي، والتعليم العالي، والتعليم التقني والتدريب المهني، والبحث والتطوير والابتكار، والاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والاتصال)، في ذلك تأكيد على انسجام وتوافق مكونات مؤشرات المعرفة العربي وأهداف التنمية المستدامة.

هذا بالإضافة إلى أن بعض الخبراء أضافوا إلى ما سبق تحديدهم لأهمية وقوة المعرفة المتسمة بالاقتدار والتمكين فهي البوابة الرئيسية للولوج إلى عوالم التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة، وبذلك يكون مؤشر المعرفة العربي قد استند إلى ثلاثة مفاهيم أساسية مترابطة ومتكاملة وظيفيا هي (المعرفة، والتنمية، والاستدامة)، وهو ما يتفق مع توجهات البنك الدولي التي بادر فيها إلى جمع هذه المفاهيم والمكونات والأهداف في تركيبة واحده بتسليطه الضوء على العلاقة بين المعرفة والتنمية في أجندة "المعرفة من أجل التنمية".

- اتفق بعض الخبراء والمعنيين علي ما جاء في تقرير المعرفة 2016 بشأن تعريف التنمية التي يتجاوز مفهومها مظاهر التقدم المادي والتطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي ليستوعب كل الجوانب المحيطة بالإنسان الفكرية, والاقتصادية, والسياسية, والاجتماعية والبيئية وغيرها, فمن منظور المعرفة العربي "التنمية الحقيقية هي التي تمكن المجتمعات من تحويل إمكاناتها المادية ومواردها الطبيعية من خلال المعرفة والابتكار والتجديد إلي قاعدة تنموية تؤسس لبيئات تمكينية تحترم حقوق الإنسان, وتحد من الفقر, وتخلق فرص العمل اللائق,

وتري في الإنفاق الاجتماعي الهادف استثماراً حقيقياً للمستقبل وتوسيعاً لفرص تنمية قدرات الشباب" (مؤشر المعرفة العربي 2016 : 6).

- طرح أحد الخبراء (م. ع.) توافقاً بين المعرفة المقتدرة والتنمية المستدامة، وكيفية ترجمتها إلى تطبيقات يجب على منظمات العمل العربي ومؤسسات المجتمع المدني أن تعد نفسها: حافزاً على التغيير الاجتماعي وداعمة له، ووكالات تقوم بحشد وتعبئة ذوي المصلحة في التنمية البشرية المستدامة، ومؤيداً للشركاء المجتمعين في عملية التنمية، وأجهزة تقوم بالنقد الذاتي والتقويم الذاتي.

- تنفيذ عمليات الاستثمار التكنولوجي لبناء القدرات التنافسية وأشار إلى أنه يمكن إحلال تنمية مستدامة من خلال تعزيز الأنشطة الابتكارية والتكنولوجيا المتنوعة والحيوية، وضرورة تحسين المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى أنشطة اقتصادية واجتماعية وبيئية قائمة على المعرفة، بالإضافة إلى وضع خطط وبرامج تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع المعرفة المقتدرة.

- في حين أكدت الخبيرة التنموية صبرينة مشرياني بالجامعات الجزائرية عبر مراسلة إلكترونية من خلال دليل المقابلة المعد لذلك *" أن المعرفة أهم شيء فاعل وقادر على تحقيق التنمية المستدامة، وأن رأس المال المعرفي عامل رئيس في تطور الاقتصاديات، وهذا ما نشهده في العديد من الدول التي اعتمدت عليه كمبدأ في تطوير بلادها، إذن نستنتج بأن الاستثمار المعرفي يلعب الدور الأبرز في عملية التنمية المستدامة المبنية على الحفاظ علي حق الأجيال اللاحقة في الموارد الخاصة، وأن المعرفة هي مصدر غير ناضب بل مستمر في التطور" .*

- يتفق بعض الخبراء والمعنيين علي أن المعرفة أداة لكل نمو, من نمو الطفل ذهنياً ووجدانياً إلي نمو المجتمع بأسره ثقافياً وتربوياً واقتصادياً, وذلك بعدما أصبحت المعرفة والثقافة محور منظومة التنمية في مجتمع المعرفة, فالمعرفة أهم مورد اقتصادي كما أجمع الكثيرون وقد استدلوا علي ذلك بأن المؤسسات كثيفة المعرفة هي قائدة ركب الاقتصاد الجديد, وخير شاهد علي ذلك أن صناعة الدواء بما تتميز به من نهم شديد للبحوث العلمية, قد باتت تفوق كل ما عداها ربحية, وأن شركات البرمجيات وليدة الأمس قد خاضت في قيمتها مالاً وجاهاً المؤسسات الفخمة العتيدة وليدة عصر الصناعة, ولعل استعلاء وارتقاء "شركة

ميكروسوفت" مالياً ومعرفياً وتكنولوجياً وتنموياً لخير دليل علي ذلك, بالإضافة لغيرها من الشركات الأخرى القائمة علي المعرفة.

ج- رؤى الخبراء حول آليات الاستثمار المعرفي للشباب العربي:

تتعدد وتتنوع آليات الاستثمار المعرفي للشباب العربي، بتنوع وتعدد آراء ورؤى الخبراء والتنفيذيين، فهناك إجماع على آليات بعينها، وهناك تباين على آليات أخري، وفيما يلي يمكن عرض وإيجاز أهم هذه الآليات كما يلي: -

- تعميم ومتابعة الأسواق المعرفية التي تتميز بالمرونة العالية؛ وحيث يمكن توفير التمويل المطلوب لرعاية المبدعين والمتفوقين دراسياً ومهنياً واحتضانهم وتتمنيهم بالمستجدات المعرفية والتكنولوجية الإبداعية.
- تشجيع وتنفيذ الشركات المعرفية كثيفة العمالة ومتوسط العمالة القائمة على المبتكرات الوطنية، وتطوير المبتكرات العالمية، واحتواء الشباب العربي وتدريبه على العمل والأبداع فيها.
- ضرورة توفير وإتاحة فرص التمويل المرن والداعم الشامل لكل المخاطر الظاهرة والكامنة والمتوقعة.
- الجمع بين أجيال من ذوي الخبرة مع النشء والشباب القادر على التعامل مع أدوات ومستجدات العصر، ويتطلب ذلك بدوره بناء جسور مستمرة لنقل وتوظيف واستثمار المعرفة وضمان تواصل الأجيال، وقد أشار أحد الخبراء العاملين بالسعودية أن شركة "ارامكو السعودية" تنفذ ثقافة وممارسة عريقة ومسئولة عن نشر المعرفة في جميع مناطق السعودية، ولديها نظام للتواصل المعرفي بين الأجيال، وذلك عبر المجلس الاستشاري للقادة وأعضاء الإدارة العليا مع الشباب لمناقشة الأمور والمشاركة في صناعة واتخاذ القرارات التي تخص الشركة.

وتجدر الإشارة إلي أن المملكة العربية السعودية تتبني منذ سنوات سياسة التحول نحو مجتمع المعرفة وقد أعدت خطة وطنية شاملة للعلوم والتقنية والابتكار وبدأ تنفيذها سنة 2008، وحققت

المملكة مكتسبات معرفية في هذا الشأن منها الحصول علي المرتبة (38) عالمياً في عدد الأبحاث المنشورة, واحتضان (143) مركزاً بحثياً تتصدرها الجامعات السعودية بـ89 مركزاً بحثياً، وخطوات جادة للتحول نحو اقتصاد المعرفة بحلول سنة 2024، بالإضافة إلي إنشاء أول شركة للاستثمار المعرفي بجامعة الملك سعود (العاني 2015 : 15 ،السعودية 2020: عدة صفحات).

- أجمع معظم الخبراء على أن من أهم آليات الاستثمار المعرفي للشباب العربي تكثيف عمليات دعم وتعزيز فرص ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أصبح يحتل مكان الصدارة في استراتيجيات الدول التي تستهدف المعرفة كمرتكز ومنطلق أساسي في رؤيتها وأهدافها ومجالات عملها في المستقبل.

وقال أحد الخبراء إن قوة البنية المعلوماتية التحتية للدولة، ومدي ملاءمتها للمستجدات العصرية هي الطريق للاستثمار التكنولوجي اللازم, وأضاف أيضاً ضرورة توفير البيئة التمكينية المؤثرة في تلك القدرات, مثل جودة التعليم الأساسي والتقني والعالي, والبحث العلمي والابتكار, والمناخ التشريعي, وسهولة إدارة الأعمال وريادتها, وجودة منظومة الرعاية والخدمة الصحية، وهو ما يتفق مع ما ذكره "*هولين جاو في 2016"؛ إذ يقول "نحن نقف علي أعتاب فرصة سانحة لتحقيق التنمية المستدامة, وتحسين حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم – ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور مهم ومتميز تؤديه في تحقيق هذا المستقبل, وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أوجه تآزر تتقاطع مع مختلف القطاعات, وهي تقدم بالفعل خدمات مثل خدمات الصيرفة المتنقلة والتعليم الإلكتروني والحكومة الإلكتروني, والخدمات الصحية المتنقلة فإذا وضعت في متناول الجميع ستخلف فرصاً جديدة, وستساعد علي حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة التي ستحدث تحولاً في عالمنا"* (مراياتي 2015 : 10).

وهو ما أكدته الأمم المتحدة في أهدافها للتنمية المستدامة وطالبت بالتفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بقاء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل الدول نمواً بحلول عام 2017, وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, وهو ما جعل مؤشر المعرفة العربي 2016 يضعه من أهم مرتكزات قياس وبناء مؤشر المعرفة العربي الذي أضاف انسجاماً مع التطورات التي يشهدها هذا المجال مثل: إحلال عدد براءات الاختراع

الممنوحة, وإضافة متغير عدد طلبات براءات الاختراع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل مليون نسمة وغيرها.

- أشار سبعة من الخبراء إلى ضرورة الاهتمام بالتنشئة المعرفية الشاملة والإعداد المعرفي، وضرورة متابعة الأسر، والمدارس، ودور العبادة، ووسائل الإعلام في ذلك عن طريق تدريبات أسرية ومجتمعية لإعداد جيل معرفي فعال وقادر على الإبداع والابتكار بدلاً من تنامي طوابير الانتظار.

- أكد ثلاثة من الخبراء بالإضافة إلى اثنين من الأوراق العلمية ضرورة الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني في الإعداد والتنمية المعرفية للنشء والشباب، خاصة وأن مؤسسات المجتمع المدني المختلفة منتشرة بكل المجتمعات والدول ولها أدوار تنموية مميزة.

- أشار أحد الخبراء إلى ضرورة التشبيك والشراكة المعرفية بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني؛ من أجل التوسع في جذب الأفراد والجماعات إلي التنمية المعرفية الشاملة وكيفية استثمارها وتحويلها إلي قوة وثروة كما فعل كثير من الدول المتقدمة، واقتراح أحدهم سرعة إنشاء بنك استثماري تنموي عربي في صورة بنك الابتكار، خاصة وأن الحاجة ملحة الآن لتمويل البحوث الأكاديمية والاستثمار في الشركات الناشئة، وتفعيل براءات الاختراع.

- وتتفق النتائج السابقة مع ما جاء في بعض أوراق العمل والمداخلات العلمية في أحد المؤتمرات العلمية (المؤتمر الدولي الثاني) الذي تنظمه لجنة قطاع الحاسبات والمعلوماتية بالمجلس الأعلى للجامعات *بعنوان: نحو بناء مجتمع المعرفة والابتكار المصري*, وبحضور بعض الوزراء ومسئولي مؤشر المعرفة العربي (حويرب وتركي 2017 : مداخلة علمية) أن أهم آليات الاستثمار المعرفي وتوظيف المعرفة تتمثل في ضرورة تنمية الخصائص والقدرات الذاتية والمجتمعية, والعمل الفريقي والتبادل المعرفي, وقبول التعدد والاختلاف, وإتاحة الوصول للمعرفة والمعلومات ودراستها وتحليلها وصياغة خطط تنفيذية لاستثمارها وتحويلها لثروة وقوة منتجة, بالإضافة إلي التدريب علي التفكير الإيجابي في المستقبل بدلاً من النظرة السلبية له, والانشغال بإعادة إنتاج الماضي أكثر من الانشغال بقراءة المستقبل وإنتاجه وصناعته.

- أشار ثلاثة من الخبراء إلى ضرورة تقليل الفجوات المعرفية ومحاولة تحقيق العدالة المعرفية كأحد الآليات الداعمة لنشر وتوليد المعرفة والاستثمار المعرفي الشامل لكل الأفراد والجماعات والمجتمعات سواء النائية أو المركزية.

ء- رؤى الخبراء والمعنيين لمجالات الاستثمار المعرفي للشباب العربي:

كشفت التحليلات الكيفية لرؤي الخبراء والكتابات المتخصصة حول مجالات الاستثمار المعرفي عن الاتفاق حول مدى تنوع مجالات الاستثمار المعرفي وآلياته، يمكن عرضها على النحو الآتي:

- تكثيف إقامة وتفعيل التجمعات العلمية المتخصصة (شهرياً، ونصف سنويٍّ، وسنوياً)، خاصة في التقنيات الحيوية في كل المجالات الحالية والمستقبلية, وأكد بعض الخبراء ذلك من أجل بناء رأس المال المعرفي, واستثمار نواتجه لتوليد وإنتاج أفكار ومنتجات مستقبلية، خاصة لدي النشء والشباب بمراحل التعليم المختلفة من خلال المدارس والجامعات عبر الأنشطة المختلفة مع التركيز علي تنمية روح التنافسية الإيجابية، أما بالنسبة لشباب الخرجين فيمكن تدريبهم تقنياً وتحويلياً في أماكن أقامتهم وتجمعاتهم وتحفيزهم علي تطوير وتنمية القدرات الابتكارية والإنتاجية لهم.

- ضرورة إعطاء بعد عربي إقليمي للأنشطة والتدريبات التقنية والتحويلية، واستثمار الجمعيات والمؤسسات الإقليمية في ذلك مثل (جامعة الدول العربية، والإسكوا، الجمعيات الإقليمية المشتركة وغيرها).

- استثمار الأعداد المتنامية في نسبة القيد بالتعليم الأساسي والتعليم العالي في بناء عقل ووجدان النشء والشباب وتأهيلهم للتعامل مع متغيرات العصر وإسهامهم الفعال في جميع مجالات المعرفة والعمل الوطني لانشغالهم فيما هو مفيد لهم ولوطنهم بدلاً من الانشغال فيما لا طائل ولا عائد منه سوي إهدار الوقت والجهد، واتساع الفجوة المعرفية وندرة الأداء المعرفي المتطور والمواكب لمتطلبات العصر.

- تفعيل المبادرات الإقليمية والوطنية في مجالات المعرفة المتنوعة مثل مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن مليون مبرمج عربي، وهي إحدى المبادرات المهمة التي تم إطلاقها في

أكتوبر 2017, ويمكن تنفيذها في كل المجتمعات العربية (الريفية والحضرية والبدوية) لسهولة التواصل وزخم القوي الشبابية الراغبة في ذلك, لأنهم هم الرواد والمبادرون للأخذ بالأساليب الحديثة ولتقبل الأفكار الجديدة التي جاءت بها تلك المبادرات والتقنيات في رحاب مجتمع المعرفة .

- أجمع الخبراء على ضرورة استثمار وقت الفراغ الكبير لدي الشباب العربي، الذين ينتابهم فيه الكثير من الضجر والملل، ويحتارون في إيجاد الطريقة المناسبة لاستثماره، وتشكِّل هذه الحالة مشكلة منتشرة ومتفاقمة عند الشباب العربي تزداد اتساعاً خلال العطل الطويلة والقصيرة، لاسيما عندما يفتقر الشباب الكثير منهم إلى ممارسة الهوايات والميول التنموية كالرياضية والثقافية والإبداعية.

- ويمكن تقديم بعض الإسهامات والأنشطة المعرفية والترويحية الجادة من أجل جذبهم وتشجيعهم في نوادي التكنولوجيا ومراكز الإبداع المنتشرة في المدارس ومراكز الشباب والمؤسسات الأهلية وغيرها.

- تدريب واستثمار طاقات الشباب في الأعمال القائمة على المعرفة (عمال المعرفة) لتحقيق التنمية المنشودة لديهم عن طريق (*اكتساب المعرفة والفهم المتعمق، واكتساب مهارة مواجهة المشكلات الحالية والمستقبلية، وتكثيف حلقات النقاش وورش العمل المتخصصة في كل مجالات المعرفة والتكنولوجيا الحيوية وغيرها بين الشباب والخبراء المتخصصين لبناء أجيال معرفية وقادرة على التواصل والمنافسة العالمية*).

- تشجيع الاستثمار الشامل في إقامة مشروعات وبرامج عربية ثقافية ومعرفية شاملة تهدف إلى إنتاج وابتكار أفكار جديدة في ضوء الخصوصية العربية والإسلامية للمجتمعات العربية، ولذلك اقترح مؤشر المعرفة العربي 2016 أربع ركائز رئيسية متفاعلة ومتكاملة من أجل دعم هذا الشأن هي: رأس المال المعرفي، والبيئات التمكينية، والسياق التنموي العام، وإدارة المنظومة التعليمية وحوكمتها (مؤشر المعرفة العربي 2016: 26).

- أجمع الخبراء على ضرورة الاستثمار في مجال الاتصالات، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، وتبادل المقالات العلمية المنشودة في كل المجالات العلمية سواء الطبية أو الطبيعية أوالهندسية

وأيضاً مجالات الآداب والعلوم الإنسانية، وإمكانية الاستفادة من كم النشر العلمي المتداول دون الاستفادة منه.

- أجمع كل الخبراء ومعظم الأوراق العلمية علي ضرورة الاستثمار الشامل للهبة السكانية, وخاصية البروز والزخم الشبابي في الدول العربي ؛حيث تفوق نسبتهم 62% في كل الدول العربية ويتميزون بأنهم الأكثر قدرة ومعرفة بتقنيات العصر, وقبولاً للتغيرات والمستجدات وأساليب التعامل معها, مثل مجال الإلكترونيات التي يهتم بها الشباب بشكل متزايد بما يجعلها رمزاً استثماريا مهماً ومجالاً علمياً لائقاً ومطلوباً, واستثماره في منتج عربي تقني أو خدمي ملموس, ولعل الجامعات العربية ومراكز البحوث العلمية العربية ذاخرة بكل تلك التخصصات وكيفية حل كل المشكلات, بل تحوي أيضاً المقترحات الآنية والمستقبلية للتعامل مع كل متغيرات ومستجدات العصر, ولكنها حبيسة الأدراج وأرفف المكتبات.

- أكد بعض الخبراء خاصة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية أهمية التكاتف والتكامل من أجل تشكيل وتفعيل الشبكة العربية للملكية الفكرية، مع إدخال مفاهيم ومجالات الملكية الفكرية في المقررات الدراسية والأنشطة المدرسية والجامعية، وأيضاً المنتديات الشبابية والمؤتمرات الندوات العلمية الوطنية والإقليمية والمحلية.

- بالإضافة إلى توسيع مجالات الاستثمار المعرفي في الصناعات الحديثة والمتطورة بالمشاركة مع بعض التكتلات العالمية، مثل البريكسي، والاسيان، والاتحاد الأوروبي خاصة مشروع آفاق 2020م وغيرها.

هـ –رؤية الخبراء والمعنيين حول مؤشر المعرفة العربي ومدى ارتباطه بأهداف التنمية المستدامة 2030.

يركز مؤشر المعرفة العربي منذ انطلاقه في 2009 حتى نسخته الأخيرة 2016 على العلاقة الحيوية بين المعرفة والتنمية لمواكبة التطور المستمر في عالمنا اليوم، ونظراً للفجوات المعرفية العديدة بين سكان الوطن العربي، خاصة النشء والشباب عمد مؤشر المعرفة العربي الأخير إلي تشخيص الواقع بدقة وموضوعية حتي يمكن الوقوف علي مواطن الخلل والقصور، وسرعة تداركها والتفكير الإيجابي والعملي في إيجاد الحلول وأساليب التعامل المناسبة معها.

ولذلك يكاد يكون هناك اتفاق بين جميع الخبراء – سواء الذين تم إجراء المقابلات الشخصية أو الهاتفية أو الإلكترونية معهم، بالإضافة إلي من قام الباحث بتحليل كتاباتهم البحثية والمرجعية أو حتي حضور بعض المداخلات العلمية لهم في بعض الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في موضوع الدراسة– علي الارتباط الوثيق بين مكونات مؤشر المعرفة العربي وأهداف التنمية المستدامة 2030, بل ذهب بعضهم إلي كونها علاقة حتمية خاصة وأن مؤشر المعرفة العربي يعد إضافة قيمة في مجال قياس التقدم المعرفي ومتابعة تطور الأوضاع التنموية, وهو يتميز بجملة من السمات المفاهيمية والمنهجية تجعل فيه لبنة مهمة لتطوير أداة قياس علمية واعدة تضاف إلي الرصيد العالمي المتعلق بقياسات التنمية, من أهم هذه السمات ما يلي:

- العمل على تكريس مفهوم ومكونات المعرفة في خدمة التنمية الإنسانية ذات الأبعاد المتعددة، والمرتكزة على المعرفة المبدعة والخلاقة لقاطرة للتنمية المستدامة.

- مراعاة خصوصيات المنطقة العربية وسياقاتها الثقافة والاجتماعية واحتياجاتها وتحديات التنموية.

- الانفتاح المنضبط والمشروط على الساحة العالمية من خلال الحرص على إيجاد مسالك تربط مكونات مؤشر المعرفة العربي بالمؤشرات العالمية الأخرى ذات الصلة؛ حتى لا تنعزل الدول العربية وحتى يتحقق التكامل بين المستويين الوطني والإقليمي والعالمي.

- إن مؤشر المعرفة العربية اعتمد منهج التشاركية وعقد ورش عمل إقليمية في عدد من الدول العربية وجلسات نقاش بين الخبراء ومراكز البحوث المتخصصة داخل الوطن العربي وخارجه , بالإضافة إلي الارتكاز على ما انتهت إليه الأهداف الإنمائية للألفية, وما توصلت إليه, وأيضاً استباق نسبي لتنفيذ توصيات جدول الأعمال العالمي الخاص بأجندة وأهداف

2030م للتنمية المستدامة, لاسيما في ما يتعلق بتوسيع نطاق التنمية المستدامة وتعدد مجالاتها وضرورة إيجاد تكامل في هذا الشأن بين المستويات العالمية والإقليمية والوطنية, فضلاً عن الحاجة إلي إفساح المجال للتركيز علي القضايا المحلية.

وهو ما يتفق مباشرة مع ما ورد في أجندة وأهداف الأمم المتحدة سنة 2015 بشأن أهداف التنمية المستدامة 2030 "أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها تراعي اختلاف الواقع المعيش في كل وقدراته ومستوي تنمية وتحترم السياسات والأولويات الوطنية، وتعد الغايات مرامي ذات طابع عالمي يطمح إلى بلوغها، حيث تحدد كل حكومة غايتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوي الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية " (أنباء الأمم المتحدة في 21 ابريل 2016 :3).

- أشار معظم الخبراء إلى أن مؤشرات المعرفة العربي 2016 قد تضمن واستند إلى ثلاثة مفاهيم أساسية مترابطة ومتكاملة وظيفياً هي: -

- المعرفة: وهي التي تتجاوز مجرد امتلاك المعلومات والحقائق أو ما يعُرف بالمعرفة الصريحة، لتشمل كل العمليات الذهنية والقدرات والمهارات الإجرائية المتعلقة بالبحث والتمحيص والتحليل والنقد والاستخلاص، للوصول إلى إنتاج أفكار وأدوات جديدة قابلة للاستخدام والتوظيف والاستثمار لإحداث تغيرات إيجابية لصالح الإنسان والمجتمع، وهو ما يفسر بظهور فكرة تلازميه المعرفة والتنمية.

- التنمية: وهي التي يتجاوز مفهومها مظاهر التقدم المادي والتطور الاجتماعي والاقتصادي ليستوعب كل الجوانب المحيطة بالإنسان، وتمكين الأفراد وتوسع خياراتهم.

- الاستدامة: أي الربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على احتياجاتها الخاصة.

- اتفق الخبراء علي مكونات مؤشر المعرفة العربي 2016 القادرة علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030, وهي تتمثل في ستة مؤشرات قطاعية مركبة يمكن إيجازها كما يلي:-

- مؤشرات التعليم ما قبل الجامعي: وهو يشمل كل المراحل التعليمية ابتداءً ببرامج الطفولة المبكرة والتعليم ما قبل المدرسي إلى نهاية المرحلة الثانوية، وهذه المرحلة مهمة جداً لبناء رأس المال المعرفي والبشري، وقد توصل فريق العمل بالمؤشر إلى بناء مؤشر مركب من أربع ركائز أساسية هي: رأس المال المعرفي، والبيئة التمكينية، والسياق التنموي.

- إدارة المنظومة التعليمية وحوكمتها: ولتفعيل المؤشر بمختلف مكوناته انتقيت البيانات مما توافر في قواعد البيانات الدولية المتفق عليها مثل: اليونسكو، والبنك الدولي، والمنتدي الاقتصادي العالمي، ونتائج تمس وبيزا وغيرها (مؤشر المعرفة العربي 2016: 31).

وقد جاء في أهداف التنمية المستدامة (15: 2030) ضرورة إجراء الاستثمارات المحكمة في مجال التعليم، وما يؤكد ضمان التعليم الجيد المتصف الشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدي الحياة للجميع، وتجدر الإشارة إلى هناك فجوات وتفاوتات كبيرة بين الأفراد والفئات والدول في الوطن العربي، وكذلك بين الدولة الواحدة مما يدعم فرص الاستثمار المعرفي في هذا المجال الحيوي والهام.

- مؤشرات التعليم التقني والتدريب المهني: قد أكد الخبراء علي أهمية مؤشر التعليم التقني والتدريب المهني كمؤشر فرعي ومؤسسي لمؤشر المعرفة العربي نظراً لما يشهده العالم من غزو تكنولوجي وما تبعه من تطور في تركيبة سوق العمل، وأنواع المهن ومواصفات العمالة المطلوبة فيها، ونتج عن ذلك الحاجة إلي توفير العمالة المعرفية المؤهلة فنياً وعرفياً، وتيسير إدماج الشباب العربي في سوق العمل المعرفي، وهو ما يتفق مع مقاصد الهدف(4) في أجندة التنمية المستدامة الخاصة بضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدي الحياة، وأيضاً ما يتعلق ويرتبط مباشرة مع ما جاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "شباب ممكن, مستقبل مستدام" والذى ركز علي مجالات العمالة والمشاريع والعمل اللائق للشباب (استراتيجية الأمم المتحدة للشباب 2014 : 2017 : 12).

وقد اعتمد هذا المؤشر علي تقارير مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب المهني التقني والمهني (اليونيفوك) خاصة (استراتيجية 2016: 2021) وتقارير منظمة العمل العربية التي اعتبرت مشكلة البطالة تكاد تكون هيكلية/ بنيوية في المجتمعات العربية التي يرتفع فيها النمو السكاني ولا تستطيع البني الإنتاجية أن تتجاوب معه, وهو ما يجعل الفئة العمرية (15 – 29 سنة) أكثر تأثراً بهذه الظاهرة التي تتفاقم كلما كانت الشواهد التعليمية مرتفعة, ولذلك أكدت معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015, وتقارير مكتب العمل الدولي الارتفاع الملحوظ لنسبة البطالة لدي الشباب في دول الشرق الأوسط, حيث انتقلت من 27.6% سنة 2012 إلي 28.2% سنة 2014 مقابل انفصالها في دول شمال أفريقيا في الفترة عينها من 29.7% إلي 30.5% (البنك الدولي فرص العمل بالشرق الأوسط 2016 :4 ، واليونسكو 2015 : 7).

- مؤشرات التعليم العالي: يمثل التعليم العالي بوابة تحضير الشعوب للدخول إلي المجتمعات الجديدة المتحولة إلي الاقتصاد المبني علي المعرفة التي تحسن التنمية وترتقي بالإنسان وتوسيع مداركه واختياراته, وقد أشار عدد من الخبراء إلى دور الجامعات في بناء وتأكيد القدرة التنافسية للأفراد والمجتمعات التي تعتمد بشكل متزايد علي المعرفة, وقد حرص مؤشر المعرفة العربي علي بناء مؤشر عربي للتعليم العالي منذ ديسمبر 2015 يجمع بين المعرفة كمنتج لمؤسسات التعليم العالي وأداة لتنمية المجتمع, وهذه التنمية لا تقتصر علي الجانب الاقتصادي, بل تتعدي ذلك لتشمل جميع جوانب التنمية الإنسانية, وقياس مدخلاته ومخرجاته . وأكد الخبراء على التفاوتات والفجوات الملحوظة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل؛ حيث يتم التركيز على الجوانب النظرية في المقررات الدراسية وإغفال الجوانب التطبيقية.

- مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يمثل هذا المؤشر أهمية بالغة لأهداف التنمية المستدامة ومؤشر المعرفة العربي؛ حيث أكد الأخير على استخدام التكنولوجيا التمكينية ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة في عدد براءات الاختراع لكل مليون نسمة محل متغير عدد براءات الاختراع الممنوحة، وإضافة متغير عدد طلبات براءات الاختراع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل مليون نسمة. ولذلك دعم مؤشر المعرفة العربي محور بناء القدرات التكنولوجيا، ومحور البيئة التمكينية، لإزالة الفجوات بين الأفراد والفئات والمجتمعات العربية.

- مؤشر الاقتصاد: يمثل الاقتصاد عصب الحياة نظراً لارتباطه بكل مقومات وتحديات التنمية في كل الأقطار, فضلاً عن تفاعله مع قطاعات أخري حيوية بالمجتمع, فهو ليس كل شيء ولكن بدونه لا يتم عمل أي شيء, لذلك جاءت الدعوة صريحة في أجندة التنمية المستدامة إلي "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام, والعمالة الكاملة والمنتجة, وتوفير العمل اللائق للجميع" كما أكد ذلك تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2016 الذي حمل عنوان "تنمية للجميع" وجاء فيه "أن التنمية البشرية تركز علي ثروة الحياة, وليس الثروة الاقتصادية" كما أكد أن التنمية البشرية تعني أن يمتلك البشر القدرة علي التأثير في كل ما يكون حياتهم, النمو الاقتصادي هو وسيلة مهمة لتحقيق التنمية البشرية, ولكنة ليس الغاية (تقرير التنمية البشرية 2016 27 : 28) .

- مؤشرات البحث والتطوير والابتكار: أجمع الخبراء على هذا المؤشر؛ لأنه يعتبر رافداً لا غني عنه لتحقيق التنمية المستدامة وأجندة 2030, فهو يدعم الاقتصاد ويرتقي بالتعليم التقني والمهني والعالي, ويساعد علي التوافق بين البيئة التمكينية والسياسات التنموية والأنشطة المعرفية والابتكارية, سواء الابتكار التكنولوجي وغير التكنولوجي, والابتكار المجتمعي.

و- رؤى الخبراء والمعنيين حول سبل اندماج الشباب العربي في سوق العمل المعرفي وتحقيق أهداف 2030:

أشار معظم الخبراء والمعنيين إلى أن العالم يعيش الآن في ظل تحولات العولمة وما بعد الحداثة، واعتماد المعرفة أساساً في سياساتها التنموية من خلال إقامة دوائر معرفية متفرعة على مستوي الأفراد والفئات والمجتمعات، ولكن ترتبط فيما بينها بعلاقات تشابك واعتماد متبادل آملاً في الوصول إلي حقيقة مجتمع المعرفة. وقد أكد الخبراء أن أهم خطوات إدماج الشباب العربي في سوق العمل المعرفي تتطلب الآتي: -

- ضرورة تفعيل برامج وأنشطة التنمية القائمة على المعرفة ومجتمع التعليم المستدام، الذي يمكن تحقيقه عن طريق تحويل المتخصصين في المعرفة إلى مواطني المعرفة، وتقدير الأنشطة الفنية، والعلاقات الإنسانية بين كل الأفراد والفئات والأقاليم.

- تكثيف الدوائر المحلية لمجتمع المعرفة كاستراتيجية لتدريب الكوادر المعرفية وعمال المعرفة المطلوبين والمتوافرين في كل المناطق سواء الريفية أو الحضرية، وللدوائر المحلية هدفان هما: أن تصبح تربة خصبة للتكنولوجيا، والحاضن والمغذي للتنمية ومؤسسات التعليم كما أنها تؤدي إلى تحقيق فكرة "التكتل المعرفي Agglomeration OF Knowledge"

- وهناك تجارب ملموسة في الدوائر المعرفية بالدول العربية الآن مثلما هي في بعض الدول مثل (الإمارات والسعودية وقطر، ومصر وتونس)، حيث توجد عدة مراكز وتكتلات معرفية متنوعة ما بين البؤر الصناعية الابتكارية، وبؤر الابتكار العلمي، أو بؤر القطاع الخدمي كالقرية الذكية في مصر، التي بدأت منذ سنة 2001 والتي تهدف لتشغيل النظم الأيكولوجية البشرية عالمية ومتعددة الأغراض، إضافة إلي إنشاء وإدارة جميع أنواع المجتمعات باستخدام أفكار مبتكرة وعمل تطبيقي (filali, gallarotti 2012 : 12)

- أكد الخبراء أن عمال المعرفة اليوم يتميزون ببعض المهارات الآتية التي يجب علي الشباب العربي السعي دوماً للحصول عليها وممارسة العمل المعرفي بها وهي تتمثل فيما يلي: اكتساب المعرفة والفهم المتعمق، واكتساب تفكير نقدي وتفكير متقدم تشمل القدرة علي كيفية التعامل مع المشكلات، وتكوين القدرات البشرية من خلال تحسين المستوي الصحي والمستوي المعرفي, وتنمية المهارات الفردية والجماعية، حيث كثيراً ما نفتقد للعمل كفريق متكامل وليس كجزء منعزل وضرورة اجتثاث جذور التعليم التلقيني والتقليدي الذي قولب عقول الدارسين ويعاملهم معاملة خط الإنتاج, ويغرس بدلاً منه تعليماً تمكينياً قائماً علي الاستكشاف والتجربة وتنمية المهارات المعرفية والإبداعية.

- تفعيل فكرة منصة المعرفة للجميع الذي تم إطلاقها مؤخراً من دولة الإمارات العربية المتحدة، وأيضاً مبادرة مليون مبرمج عربي ومبادرات ريادة الأعمال والاستثمار المعرفي التي تم إطلاقها في منتدى شباب العالم بشرم الشيخ في الفترة من 4 – 10

نوفمبر 2017؛ بحيث يمكن تبادل المعرفة والتقنيات والمهارات بين الشباب العربي من خلال ميثاق عمل معرفي وإدارة واعية لهذه المعرفة المقتدرة كقاطرة للتنمية البشرية المستدامة.

- التعاون الفعلي بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودوائر المعرفة بالدولة العربية من أجل دعم تبادل المعرفة من خلال مناقشات إلكترونية، ومناقشات افتراضية، وحلقات دارسي شبكية، ونشر وتوليد المنتجات المعرفية.

- تكثيف فكرة مقاهي الكتب التي تنفذها المملكة العربية السعودية، منذ أبريل سنة 2016 وهي تجربة تشمل إتاحة المنافذ المعرفية للشباب في معظم ضواحي المملكة وتوفير قراءة حرة ومستنيرة ومتميزة، وأحد المواقع بها مثل أندلسية للإعلامي أحمد الشقيري حيث يتيح أكثر من (*7 آلاف عنوان من الكتب المتنوعة وقد أكد أحد الخبراء أن هناك بعض التجارب والمبادرات نجحت بالعقل لأنها تقوم علي الإتاحة والجودة والجهد الشبابي، والاستفادة والإفادة).*

- أكد الخبراء ضرورة الإسراع باعتماد الاستراتيجيات الوطنية للتحول نحو المجتمع المعرفي، وتحويلها إلي خطط خمسية، بالإضافة لنشر ثقافة الاقتصاد القائم على المعرفة في المجتمع، ونشر الوعي ببرامج بناء مجتمع المعرفة وألياته، من خلال الوسائل الإعلامية، وورش العمل، محاولة تقليص الفجوات المعرفية والرقمية.

- أكد الخبراء على الدمج المعرفي لكل الشباب المستبعد سواء بإرادته أم بغيرها عن طريق تنفيذ برامج جذب وتأهيل معرفي وتنموي لكل مهارات الحياة، وهناك نماذج واضحة في هذا المجال في كثير من الدول العربية ولكن تبدو متناثرة دون خطة استراتيجية واضحة ومحددة زمنياً ومكانياً وتقنياً.

ولعل ذلك يرتبط نظرياً وميدانياً بما سبق وطرحه المفكرين وعلماء الاجتماع والاقتصاد أمثال *"تيودر شولتز في مقالته الشهيرة الاستثمار في البشر في مطلع الستينات من القرن الماضي, وجاري بيكر سنة2014 وجاكوب مينسر وإنصار نظرية رأس المال البشري الذين افترضوا أن النمو الاقتصادي لا يمكن رده في المجمل إلي المدخلات المادية في العملية الإنتاجية وإنما يرد – علاوة علي*

ذلك – إلي تراكم المهارة والمعرفة لدي الأفراد العاملين, وبذلك تؤكد نظرية رأس المال البشري علي أن التعليم شكل الاستثمار الذي يتخلى فيه الفرد أو المجتمع عن عوائد حاضره لأجل عوائد محتملة" .

ويستخلص مما سبق، أنه إذا كانت المعرفة هي محرك التقدم ومصدر ثروة الشعوب في عصر مجتمع المعرفة في الحضارة العالمية المعاصرة، فإن الشباب هم القوة المنوط بها نقل وإنتاج المعرفة وتوظيفها في جهود تنموية متكاملة ومستدامة لهم ولمجتمعاتهم، ولا شك فى أن الشباب العربي قادر علي ذلك إذا ما أتيحت لهم الفرص والبرامج الداعمة والجاذبة لهم في ذلك المجال الحيوي الآن وفي المستقبل، فكلما كان الشباب العربي ممكن فالمستقبل مستدام بإذن الله.

- **خاتمة وتوصيات:**

يبدو مما سبق عرضه، فاعلية وقوة المعرفة عامة والمقتدرة خاصة كمحور أساسي في إحداث واستدامة عمليات التنمية البشرية المستدامة، وهي قاعدة لارتكاز لتحقيق كل السياسات والأهداف والطموحات المحلية والعربية والعالمية سواء المحددة حتى 2030 والمنشودة بعدها. وقد أكدت الإحصاءات الرسمية والتقارير العربية التنموية والمعرفية وغيرها، علاوة على رؤي الخبراء والمعنيين بالمعرفة واستثماراتها التنموية على فاعلية وقابلية الشباب العربي للتفاعل الإيجابي مع آليات ومجالات

الاستثمار المعرفي المتاحة آنياً والمقترحة مستقبلاً، منهم الأكثر عدداً والأجدر عدة للتعامل مع تقنيات العصر ومستجداته المستمرة والمتجددة.

لقد توصل البحث، أن هناك ثمة إجماع علي اعتبار الشباب العربي سلاحاً ذا حدين، فهم قوة مبدعة وخلاقة، ومورد معرفي وإنتاجي فعال إذا ما تم استثماره وتوجيه طاقته علي نحو صحيح، وقد يتحولون إلي طاقة تدميرية, تدمر ذاتها والمجتمع إذا أخفق المجتمع وسياساته المختلفة في التعامل معها – بشفافية وواقعية وشمولية – ولم يفلح في إيجاد حلول ناجحة وفعالة, وهو ما سبق عرضه بإيجاز في متن الدراسة, كما تم الإجابة الموجزة عن أهم تساؤلاتها أما عن أهم توصياتها فتتمثل فيما يلي, خاصة في ضوء أهم نتائجها وتحليلاتها واستنباطاتها:-

- تكثيف فرص التعليم الجيد والمنصف والقائم على تعدد وتنوع المعرفة واستثماراتها بالبحث والتطوير والنقد والإبداع وبناء الشخصية المعرفية القادرة على تحقيق مجتمع المعرفة والتنافسية العالمية.

- المشاركة الفعالة في صياغة وتنفيذ استراتيجية تنموية واستثمارية شاملة للشباب العربي – قطرياً وإقليمياً – بحيث تتضمن كل مجالات الاستثمار المعرفي والثقافي والصحي والإنتاجي... إلخ، ومن خلال آليات وبرامج تنفيذية محددة زمنياً ومكانياً وأهدافٍ متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة حتى 2030 وما بعدها.

- تكثيف وتنفيذ فعال لمقاهي المعرفة التكنولوجية والإنسانية، ومبادرة مليون مبرمج عربي، علاوة على مبادرات ريادة الأعمال والاستثمار المعرفي بكل مجالاته بين فئات النشء والشباب العربي وفي مختلف المناطق الريفية والحضرية والنائية، وتفعيل الأفكار الإبداعية والتجمعات الشبابية العربية مثل (منتدى الشباب العربي للإنتاج المعرفي والإبداعي سنوياً) في كل البلدان العربية وبمشاركة أعداد كبيرة من الشباب العربي بمختلف فئاته وتخصصاته.

- توصي الدراسة بسرعة تنفيذ آليات ومجالات الاستثمار المعرفي السابق الإشارة إليه، وسرعة احتواء الشباب وإدماجهم في عملية الإعداد وتصميم المستقبل, فمعظم الشباب العربي لديهم القدرة علي صياغة وتنفيذ الأهداف التنموية المحددة

والمنشودة, خاصة وأن معظم الدراسات السابقة أجمعت علي إمكانية تحقيق ذلك بالإدارة المجتمعية والسياسية الواعية والديموقراطية الاجتماعية, وكل ذلك يمكن تحقيقه في معظم الدول والمجتمعات العربية الآن عدا بعض الدول والمجتمعات التي يستلزم الأمر فيها إعادة النظر في كيفية تحقيق استقرار الأوضاع الأمنية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

- نظراً لما انتهت إليه بعض نتائج الدراسة وما يتسم به مجتمع المعرفة من تعقيدات متعددة ومتنوعة وتخصصات عابرة Transdisciplinary، ومنهجيات ومهارات ضرورية للقرن الحادي والعشرين – مواطنو المعرفة – لا يدمن تعميم وتنفيذ استراتيجيات ابتكارية وتوفير التمويل الملائم لتطبيقها وتهيئة البنية التحتية لتتلاءم مع نموذج التعليم القائم على الإبداع والابتكار بدلاً من ثقافة ومعرفة الحفظ والاستذكار، ومن أهم 10 مهارات الاستثمار المعرفي للولوج في سنة 2020: -

1) حل المشكلات الصعبة complex problem solving

2) التفكير النقدى critical thinking

3) الإبداع creativity

4) تنظيم –ادارة–السكان people management

5) التنسيق مع الآخرين coordinating with others

6) الذكاء العاطفى emotional intelligence

7) إصدار الأحكام والقرارات judgment and decision making

8) الخدمات التوجيهية service orientation

9) المفاوضات negotiation

10) مرونة الإدراك cognitive flexibility

- **مراجع البحث:**

1. إبراهيم المرشيد، إبراهيم (2017) الهبة الديموجرافية في العالم العربي (نعمة أم نقمة موقوتة؟): المغرب نموذجاً – مجلة عمران للعلوم الاجتماعية – العدد 21 – المجلد السادس – صيف 2017.

2. أحمد، أمل حسن (2015) علم الاجتماع المعرفي – دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة – عمان الأردن – الطبعة الأولى.

3. بن خلدون، عبد الرحمن (2000) مقدمة بن خلدون، تحقيق دوييس الحويدى، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية، بيروت.

4. البنك الدولي (2006) الوظائف والامتيازات: إطلاق الإمكانات لخلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم الدخول للموقع بتاريخ 2/ 10 / 2017. متاح على الموقع الآتي:----------
https:\\openknowledge.org\bitstream\handle10986\2 . 05911927671\rpdf?seque>nce.

5. بورديمة، سعيدة وآخرون (2017) صناعة رأس المال المعرفي بين جودة ومنظمة التكوين وضرورة الاندماج في اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر" – ضمن أعمال المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات (اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات) جامعة بنى سويف في الفترة من 8 –10 أكتوبر 2017.

6. التابعي، كمال؛ وليلي البهنساوي (2007): مقدمة في علم اجتماع المعرفة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

7. جبلي، علي عبد الرازق؛ وأمل عادل عبد ربه (2013) التنمية القائمة على المعرفة السياسية تنموية بديلة "تحليل خطاب دوائر المعرفة في مصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يونيو 2013.

8. جلبي، على عبد الرازق (2012) التنمية القائمة على المعرفة والدوائر المحلية لمجتمع المعرفة: استراتيجية بديلة، كلية الآداب–جامعة الإسكندرية.

9. جلبي، علي. (مارس 2016). المدن الإبداعية ورأس المال المعرفي: إمارة دبي نموذجًا. المؤتمر السنوي الخامس للعلوم الاجتماعية والإنسانية المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة. (الدوحة).

10. جلبي، علي. (مارس 2016). المدن الإبداعية ورأس المال المعرفي: إمارة دبي نموذجًا. المؤتمر السنوي الخامس للعلوم الاجتماعية والإنسانية المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة. (الدوحة).

11. جورفيتش، جورج (2008) الأطر المرجعية للمعرفة، ترجمة خليل أحمد خليل، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة.

12. حويرب، جمال؛ وهاني تركي (2017) مداخلات علمية أثناء المؤتمر الدولي الثاني الذي تنظمه لجنة قطاع الحاسبات والمعلوماتية بالمجلس الأعلى للجامعات بالقاهرة بعنوان (نحو بناء مجتمع المعرفة والابتكار المصري)، في الفترة من 2-3 أكتوبر 2017.

13. خميس، هاني (2014). الاستثمار الاجتماعي سياسة تنموية بديلة: رأس المال البشرى نموذجا، المؤتمر السنوي الثالث عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

14. ربيع، قرين (2017) منهجيات قياس إدارة المعرفة فى الوطن العربى متاح على موقع مجلة المستقبل العربي (اكتب الموقع هنا). وتم الدخول في 7/ 10 / 2017.

15. زايد، أحمد (2014). الاستثمار الاجتماعي: مقاربة سوسيولوجية للمفهوم، الاستثمار الاجتماعي ومستقبل مصر، المؤتمر السنوي الثالث عشر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

16. زيتون، محيا (2013) إشكالية التنمية فى مصر بين ميراث الليبرالية الجديدة وتطلعات مجتمع المعرفة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، يونيو 2013.

17. ساسن، ساسكيا (2014) علم اجتماع العولمة، ترجمة على جلبي، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، وزارة الثقافة، القاهرة.

18. صالح، ناهد (2009) أسلوب دلفي والسياسات الاجتماعية، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والأربعون، العدد الأول، يناير 2009.

19.صالح، ناهد وآخرون (2013) التقرير الاجتماعي المصري "الشباب المصري: همومة واهتماماته" المجلد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة , 2013, ص 9 .

20.صن، أمارتيا (2004). التنمية حرية: مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت.

21.طرطار، أحمد، وسارة حليمي (2011) الاقتصاد المعرفي كآلية لتفعيل الابداع التكنولوجي في منظمات الأعمال، مؤتمر الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، الجزائر.

22.طه، فاطمة الزهراء محمد(2017) مجتمع المعرفة والتنمية البشرية للشباب (رؤية نظرية) في: نحو صياغة شاملة لتنمية الشباب، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وآخرون، جامعة الدول العربية.

23. العاني، دحام بن إسماعيل (2015) – التحول إلى مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط بالسعودية ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، مركز دار للأبحاث والتطوير.

24.عبد الوهاب جودة. (2014). دور رأس المال الاجتماعي في تنمية الإبداع والابتكار للتنمية المستدامة داخل مدن المعرفة "واحة المعرفة مسقط نموذجًا". المؤتمر الدولي الثاني حول الإبداع والابتكار للتنمية المستدامة حول (القيادة من خلال الإبداع والابتكار والاستدامة–أكتوبر 2014): الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. (كولالمبور).

25.عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (2008) سياق الإبداع العلمي وفرص الإسهام في بناء مجتمع المعرفة بالوطن العربي، بحث قدم ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي الأول (العالم العربي حاضراً ومستقبلاً)، جامعة السلطانة قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية – مسقط.

26.عبدربه، أمل محمد (2017) الأبعاد الاجتماعية للتنمية القائمة على المعرفة في المجتمع المصري: دراسة تقييمية لعينة من دوائر المعرفة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب–جامعة الإسكندرية.

27.عثمان، ماجد وآخرون (2014) دور السياسات في الإسراع بالتحول الديموجرافي: دراسة حالة شرق آسيا والدروس المستفادة لمصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 56، شتاء 2014.

28.على، نبيل (2009) العقل العربي ومجتمع المعرفة: مظاهر الأزمة ومقترحات الحلول، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، العدد 369، المجلس الوطني للعلوم والآداب والفنون، الكويت.

29.عليلش، مفتاح عبد السلام (206) الهبة الديموجرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، دراسة حالة بعض دول جنوب وشرق آسيا، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته، ليبيا.

30.كاريللو، فرانشيسكو خافيير (2011) مدن المعرفة: المداخل والخبرات والرؤى، ترجمة خالد علي يوسف، عالم المعرفة، ع 381، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والفنون، الكويت.

31.كرباج، يوسف (2017). التغيرات الديموجرافية "هل كانت الثورات العربية في البلدان العربية قدراً محتوماً؟" , مركز التكامل المتوسطي متاح علي الموقع الآتي بتاريخ 2015/1/16 https://goo.gle/pmyj.5. تم الدخول للموقع بتاريخ 5/ 10 / 2017.

32.مراياتى، محمد (2015) ملامح التحول إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها في الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول الابتكار والتكنولوجيا للنهوض باقتصاد المعرفة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمان الأردن، خلال الفترة من 3–4 يونيو 2015.

33. مصيطفى، عبد اللطيف (2009)، دور رأس المال البشرى في خلق القيمة فى المؤسسات المصرفية، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير العلوم التجارية، المركز الجامعي، مجلّة الواحات للبحوث والدراسات، العدد، غرداياةالجزائع7.

34. نجاحي، محمد عبد العزيز (محرر) (2006) راهنية ابن خلدون، أعمال الندوة الدولية لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تونس في الفترة من 15: 17 نوفمبر 2006.

35. ويجناراجا، كانى (2008)، تنمية القدرات: كتيب تمهيدي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، نيويورك.

- المراجع الأجنبية:

Fathollahi, Momeni, F., Elahi, N., & Najafi, S. M. S. .36 (2017). Appropriate theoretical framework for understanding and analyzing economic issues in knowledge-based economy. Journal of the Knowledge Economy, 8(3), 957–976. https://doi.org/10.1007/s13132-015-0307-y.

2 تم الدخول بتاريخ https:\\www.undg.org\docs\13099un. . 2017 / 10 /

Isamyahia al – filarial, gallium (2012). Gallorotti: smart .37 Development: Sauali Arabia's Quest for Acknowledge Economy – International Studies 49 (18.), (2, 1), Population, London, las Angles.

38. Jones aAan butron (2001), knowledge Capitalism: Work and Learning in the New Economy, Oxford University Press.

39. Klaus Neumann et all (2017), Towards Argand Strategy for an Uncertain world, Reminding transatlantic Partnership lantern Noaber Foundation.

40. Krasniqi, F. X., &Topxhiu, R. M.(2016). The importance of investment in human capital: Becker, Schultz and Heckman. Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, VI (4).

41. Murray Turoff (2017), The Policy Delphi Techniques and Applications. https:\\njit.edu\pubs\Delphi book\ch. الدخول في 2 / 10/ 2017

42. Perkins, D., Smyth, P., & Nelms, L. (2004). Beyond neo-liberalism: the social investment state? Brotherhood of St. Laurence, Social

43. Shahmd. haq atiqu (2012), knowledge–based D Development and its Relation to Economic Prosperity in Developing Countries , Asian Social Science , vole 8 , no 12.

44. UNESCO (2005), World Report: Towards Knowledge Societies, UNSCO.

World Bank (2017) knowledge economy index ranking .45 (2012).

http://siteresourcesworldbank.org\intunikam\resource

تم الدخول للموقع في 10/ 10 / 2017. www.arab-hdr.org .

www.un.org\arabic\news\story.asp?news.46

- *التقارير الدولية والإقليمية:*

47. الأمم المتحدة (2014) شباب ممكن، مستقبل مستدام، استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

48. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم – مؤشر المعرفة العربي 2009 – طبع في دبي – الإمارات العربية المتحدة – (دار الغرير للطباعة والنشر).

49. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (2014) مؤشر المعرفة العربي، دار الغرير للطباعة والنشر دبي، الإمارات العربية المعرفة المتحدة.

50. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (2015) مؤشر المعرفة العربي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المعرفة المتحدة.

51. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (2016) مؤشر المعرفة العربي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المعرفة المتحدة.

52. تقرير "مؤشر المعرفة العربي" (2014) الشباب وتوطين المعرفة، دولة الإمارات العربية المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

53. تقرير "مؤشر المعرفة العربي" من العام 2009 إلى 2016 وتقارير التنمية الإنسانية أعوام 2002 و2011 و2016.

54. تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الاقليمي للدول العربية، المملكة الاردنية الهاشمية.

55. جامعة الدول العربية (2016) الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المكتب الإقليمي للدول العربية)، 2016.

56. صندوق الأمم المتحدة للسكان (2014) حالة سكان العالم 2014 بعنوان (قوة 1.8 بليون: المراهقون والشباب وتغيير صورة المستقبل)، نيويورك، الطبعة العربية 2014.

57. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) 02015) تقرير اليونسكو للعلوم حتى 2030 – منشورات اليونسكو.

58. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة -يونسكو (2017) التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني متاح على الموقع الآتي: https:\\www.unesco.org\new\ar\edu، تم الدخول للموقع في 5 / 10 / 2017.